مفهوم البلاغة وأسئلتُها ومآزقُها

في كتاب: **التبالـغ والتبالغيـة**[1]

حوارُ المنجزِ والمتوهَّم والبَديل

محمد العمري[2]

توضيح منهاجي

ليست هذه الدراسة عرضا احتفاليا بهذا العمل العلمي الذي بذل فيه صاحبُه جهدا كبيرا مزدوجا قراءة وتدبُّرا، وليست نقدا كيديا يتَصيدُ مواطن الضعف والاختلال لإبرازها، ويرصد أسبابَ الاختلاف لتضخيمها على حساب العمل ككل، وليست موازنة بين هذا وذاك؛ تضعهما في كفتين أمام أنظار القارئ. فأنا لستُ مُؤهَّلا علميا للبت في كل التخصصات التي لَـزَّ الباحث أعناقها في قَرَنٍ، ولا في المنطق الذي جمعها به.

لا تنتظر شيئا من هذا. هذه الدراسة مرصودة لشيء واحد، لولاه لم تكن، وهو محاولة بيان موقع البلاغة في هذا الكتاب، والتوتر الذي أحدثه الجوارُ الذي وضعها الباحث فيه. وذلك بعد الذي لاحظتُه من تعامل المتلقين (من أدنى السلم إلى أعلاه) مع الكتاب على أنه كتاب في البلاغة، وكتاب في الدراسات الأدبية بالتبعية، وكتاب في النقد الأدبي بالسماع ومتابعة الأتباع في "حَلْبِ السِّباغْ!". نحاولُ رفع هذا اللبس لأن السكوتَ عليه يُحوِّل الكتابَ عن مغزاه، من جهة، ويُهدد الجهودَ التي بُذلتْ، على مدى أربعة عقود، من أجل إعادة الاعتبار للبلاغة، بتنسيقها وتدليلها في حوار بين التراث العربي الغني تنوعا وعمقا، وبين المعطيات المنهاجية التي يتيحها البحث الحديث في الموضوع. نحن نحاورُ مشروعَ المؤلف كمغامرة علمية مشروعة ومحبذة ولا نُقَوِّمُه، وندافعُ عن حِمَى البلاغة ولن نُسْلِمَها للمُتوهمين. [ص 15]

---

[1]- التبالغ والتبالغية. نحو نظرية تواصلية في التراث. تأليف رشيد يحياوي. دار كنوز المعرفة، عمان. الأردن، ط 1، 2014، نال جائزة المغرب للكتاب سنة 2014. ونحن نهنئه بهذا الفوز، ونستثمر المناسبة لمناقشة علاقته بالبلاغة دفعا لكل التباس، وتعميقا للنقاش.

[2] – أستاذ باحث في البلاغة وتحليل الخطاب، كلية الآداب، الرباط.

ومَن قَوَّمَ الكتاب خارج هذه الإشكالية اعتمادا على معلومات متنوعة كان في حاجة إليها (في العلاميات، والنحو، وكلام الله...الخ)، وتشقيقات وتفريعات تجمع أعناق المتنافرات (هش لها دون التفات إلى سُلَّمِ ترتيبها، وأساس تنسيقها) فنحن لا ننازعه في تقويمه، ولا نستأنف حكمه، المهم ألا ينخدع بالأصواتِ الداخلة في بناء العنوان (ب ل غ) فيبحث للكتاب عن موقع في البلاغة كنسق علمي، هذا شيء لمْ يَقصدهُ المؤلف ولم يسعَ إليه، كما سترى وتسمع.

الكتاب تناول قضيةً واحدةً من قضايا البلاغة، وهي "المقام الخطابي". تناولها كقطعة من بناء آخر اجتهد في تشييده في الإطار العام للتواصل كما تصوره. والتواصل قد يعني شيئا معينا (نظرية من النظريات المعروفة)، وقد يعني "كل شيء"؛ و"كل شيء" في العلم هو الوجهُ الآخر لِـ"لا شيء". وهذه حافة وقف عليها المؤلف نفسُه! نعم، وقف عليها في الصفحات الأخيرة من الفصل الأول الذي فتح فيه الموضوع على المجالات العلامية والمعرفية و"المقاصد" الحضارية...الخ، حيث صار الموضوع يمتد من "السلام عليكم" إلى "طاب مساؤكم"، من المقام البشري الخاص إلى مقام الألوهية، من "قام زيد" إلى "قامت القيامة"!

أما المقامُ الخطابي، ممثلُ البلاغة في الكتاب، فهذا، على الإجمال، موقعُه في تصورنا للبلاغة:

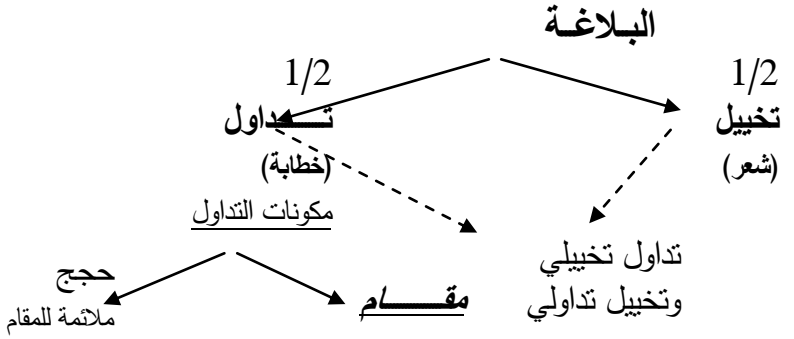

نحن نرى أن الكتاب تعامل مع البلاغة تعاملاً مُجْحِفاً، حين أقحمها في شِرْكَةٍ لا تتوافق وطبيعتَها، وأصدر في حقها أحكاما قبل التأكد من هويتها، فمن الأضرار التي لحقتْ بها:

1ـ التشويش عليها بالاشتقاق من عنوانها، من صوامتها وصوائتها، لصالح بحثٍ خارجٍ عن هويتها، وهذا ما أدى إلى ضياع الرسائل الموجهة إليها، وتضليل الرواد الذين قصدوها.

2 . . ضربُ أساسها، وإسقاطُ "عمودها" الذي تُعلق فيه رايتها، بتحويلها من الاختيار إلى الاضطرار، كما سترى. [ص 16]

3ـ تحكيم المقام في تداولها وتخييلها دون بناء سلم لدرجات المقامات وخريطة للنصوص يميزان مركزها وهامشَها، عمودَها وأطنابها...الخ.

4 ـ السؤال عن شواهدها في غير مظانها، وإخراجها عن سياقاتها في تجاهل لأنساقها.

لذلك، وتنويرا للقارئ الذي لم يساير تطور البلاغة في العقود الأخيرة[1]، فإن المنهج الذي نراه مقنعاً ومفيداً هو أن نُبْدِيَ للقارئ تصورنا في مقابل تصور الكتاب المحاور إجمالا وتفصيلا مستحضرين ضمنا توهم المتلقين للكتاب. ومن هنا جاء العنوان الفرعي التوجيهي لهذه الدراسة: **حوار المنجز والمتوهم والبديـل:** منجزُ المؤلِّف، ومُتوهَّم المُتلقي، وبديل الدارس البلاغي الذي أنوب عنه في هذه المهمة الصعبة. في هذه الدراسة حوار الكائن والممكن، ما أنجزه الباحث وما كُنَّا نحن نتوقعه منه، أو بعبارة أخرى، ما نتصورهُ وما أنجزه حسبَ تصوره. نعتقد أن هذه الطريقة أفيدُ للقارئ المتيقظ الذي سيتجه، في نهاية المطاف، حيثُ يقودُه عقله.

بعد تقديم هذا التقويم العام، هذا الاستشكال، نعود إلى البداية. نبدأ عملية رصد المنجز والمتوقع من النوافذ والعتبات (العنوان، فهرس المراجع، فهرس الموضوعات، المقدمة والخاتمة)، ثم نمتد إلى الحدود والأنساق، لنصل إلى السلالم والدرجات، إلى الخلفيات والمخفيات...الخ. لعبة ذهنية وُدِّية مع عمل يستحق المصاحبة المتيقظة. مخاطبنا في هذه الدراسة القارئُ الذي لا "يُصدِّعه" التفكيرُ، ولا يضيق صدره بالاختلاف، ولا تكدره الحجة.

1 ـ استطـــــلاع من الخارج: المتوقع

1 . 1. النافذة الأولى: العنوان

من عادتي ألا أَشْرَعَ في قراءة كتابٍ أو دراسةٍ أَتَوسَّمُ فيهما الجدية إلا بعد فترة من التأمل في العنوان، قد تستمر ساعات وأياماً، استعرضُ خلالها كل ما يُفترض أن يتناوله الباحث، في تصوري، تحت سلطة ذلك العنوان[2].

وبرغم ما لاحظتُه في المعرض الدولي الأخير للكتاب (الدار البيضاء 2015) من استفحال لعبة خداع العناوين، متمثلا في استعمال ألفاظٍ حديثة إشكالية وجذابة (بلاغة الحجاج، التداوليات، وتحليل الخطاب، التواصل، القراءة والتأويل حيث لا قراءة ولا

---

[1]ـــ أما من أطلّ على ما يجري ثم أشاح عنه بوجهه مفضلا أضعف الإيمان، أي ما وجدنا عليه آباءنا، فقصارى ما نفعله معه هو عرضُ حاله أمام القراء ليختار المجتهدون منهم الطريق الذي يريدونه.

[2]. استفدت من هذا الإجراء في المراحل التعليمية كلها أعظمَ استفادة، فقد كنت أُقَسِّمُ الزمن المخصص للجواب عن أسئلة الامتحانات إلى ثلاث حصص بالتساوي: ثلث لتأمل السؤال، وتسجيل مفاتيح كل ما يَرِدُ على الذهن مما خزنته الذاكرة، ثم تنسيقه، وثلث للتحرير، وثلث للتدقيق والمراجعة. وأستفيد منها حاليا في تحكيم ما يحال علي من دراسات ومقالات بلاغية ونقدية من المجلات والجامعات.

تأويل...الخ) [ص17] واجهةً لعرض كلام مكرور؛ يجتر التراث العربي بدون محتوى يتلاءم مع العناوين، فإني لم أتردد في اقتناء كتاب التبالغ والتبالغية، وإعطائه الأسبقية في القراءة. وذلك لأنه كان يحمل ضمانتين على الأقل:

أولاهما: اسم مؤلفٍ معروف في المجال البلاغي والشعري منذ ثلاثة عقود، ذ. رشيد يحياوي.

والثانية: تزكيةُ الكتاب من قِبَلِ لجنة تحكيم جائزة المغرب لسنة 2014 التي نهنئه بالحصول عليها. فهي جائزة لها مصداقية قوية في المجال العلمي. لا يضيرها ما تثيره أحيانا من تساؤل في المجال الإبداعي، فالإبداع إشكالي بطبيعته.

سَهَّلَتْ لِي هذه الحيثياتُ (مضافةً إلى نهضة البحث البلاغي في المغرب) توقُّعَ موضوع الكتاب ومُنجزه. فكيف فكَّرتُ، وماذا تصورتُ؟ أدعوكم لمرافقتي في رحلة اللقاء مع الكتاب.

قُضي الأمر! وبدأتِ الرحلةُ من العنوان:

اِشْتَقَّ الباحثُ عنوان كتابه (التبالغ والتبالغية)، كما ترى، من الجذر المعجمي (ب ل غ) الذي صيغَ منه عِلْمٌ مُكرَّسٌ في مجال الخطاب والتواصل منذ أكثرَ من ألف سنة، وهو **البلاغــة**. وليس مصطلحُ **بلاغة** مُحفَّظا لعالم بعينه من القدماء، بل جاء من عدة روافد ومسالك انتظرت أربعة قرون قبل أن تصب في مجرى مشترك. فلم يصبح للبلاغة صندوق بريد يستقبل المراسلات الواردة من أقاليم الخطاب، كما بينا في كتاب البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إلا مع عبد القاهر الجرجاني (ت471 أو 474).

إطلاق: بناء على هذا الاشتقاق، وعلى معرفتي المتواضعة بأبجدية وضع المصطلحات، اعتقدتُ أن العنوان ربطني مباشرة بأرض حسبتُ أنني أعرفُ تضاريسها، وأستكشف حاليا تجاويفها، وأتملّى في جمال تجاعيد شيخوختها الدابرة، ونضارة شبابها الصاعد. البلاغة تعني عندي كل ما انتهى إليه الجاحظُ وابنُ سنان والسكاكي، وما وضعَ عليه الإصْبَع كل من الجرجاني وحازم، وما مهده ابن سينا والفارابي وصاغه ابن رشد، وتعني لي عملَ ابن المعتز ومن تَقَيَّلَه وسار في طريقه...الخ، وتعني لي، قبل ذلك، انطباعاتِ مُتلقِّي الشعر، والعابرين إلى هوامش النحو. وبعبارة موجزة تعني لي كل الاجتهادات التي تناولت الخطاب التداولي التصديقي، والشعري التخييلي، أي كل الخطاب الاحتمالي المؤثر الممتد من الهذر (الكلام الذي يعوزه مقومان: الاختيار والبناء، مثل كلام المجانين والسكارى والنوام...الخ)، إلى الخطاب البرهاني الرياضي والتجريبي الذي يقوم على البداهة والاضطرار، فالبلاغة اختيار لتحقيق زيادة على المتاح والمشترك. [ص 18]

تقييد: استدعتْ كلمةُ بلاغة (التي أحالتْ عليها الأصوات (ب ل غ)) كلَّ هذه المساحة[1]! وبعد ذلك تدخلتِ الصيغةُ الصرفيةُ (نظام الصوائت: تفاعُل) للتخصيص، وتحديد الوجهة، داخل البلاغة لا خارجها. تدخلت الصيغة الصرفية فحصرت التوقعَ في جناح من جناحي البلاغة: بلاغة الحوار، والجدل: تبالغ على وزن تفاعل، وتبالغية تفاعلية. افترضتُ هنا أني بصدد العلم الذي يتناول الخطاب التداولي الحواري (التبالغي). افترضتُ أن المؤلف اجتهد في اقتراح ترجمة لريطورية أرسطو التي اقترحنا لها مصطلح "الخطابية" قياساً على الشعرية: الخطابية ترجمة للريطورية (Rhétorique)، والشعرية ترجمة للبويتقا (Poétique). الحاجة ماسة فعلا لتمييز ريطورية أرسطو عن الريطورية العامة التي تضم الشعرية والخطابية.

وقد رجَـــحَ عندي هذا التوجيه التفاعلي تحت سلطتين:

1 . **سلطة العنوان الفر**عي ("نحو نظرية تواصلية ...")، فهو مرصود لتدقيق الوجهة التي يسير فيها العنوان الرئيسي إلى أن يستقر في مجراه، ويتحدد بالمقارنة والتطبيق مغزاه. كلمة "تواصلية" ضمانة، بل منارة في الطريق. فالتواصل، باعتباره مجالا للنظر والتطبيق، من المباحث الحديثة التي يمكن الاحتكام إليها. لذلك ما علي إلا أن أنظر في المراجع للتعرف على النظرية التواصلية التي سيسترشد بها الباحث[2] (؟)

2. **سلطة قواعد إنتاج المصطلح**، حيث ليس من المجدي، ولا من المشروع، مزاحمة مصطلح قائم من أجل معنى يلتبس به من وجه وينفصل عنه من وجوه. فليس هناك من سيسمع صيغة "تبالغ" و"تبالغية" دون أن يعتقد أن الأمر يتعلق بمبحث ينضوي تحت البلاغة، العلم الناهض الجذاب.

ها أنا ذا قد رسمتُ خريطةَ توقعاتي ولم يبق في العتمة غيرُ إشكال صغير، يتعلق بالتباس شبه الجملة: "في التراث". هل المقصود استخراجُ نظرية تواصلية من التراث، وهذا هو الأرجح، أم وضعُ نظرية جديدة من معطيات منهاجية حديثة مُبَيأَةٍ تلائم قراءة التراث؟ سيبقى هذا السؤال معلقا لحين اجتيازِ عتبات العمل، والنظر في "محتوى" التبالغ و"مشمولاته". [ص 19]

---

[1]- وإن أردت أن تعرف كيف يتم ذلك، وما هي حُججه في التراث العربي والبحث العلمي الحديث فارجع إلى ثلاثة كتب بسطتُ فيها تصوري وقراءتي للتراث البلاغي، وهي: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، والبلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، وأسئلة البلاغة في النظرية والتاريخ والقراءة.

[2]- لا تقلْ لي: "ليسَ هذا بعُشِّكِ فادرْجي"! فقد فَرَضَتْ علي ظروفُ إنشاءِ "وحدة التواصل وتحليل الخطاب" بجامعة فاس، منذ قرابة عقدين، استطلاعَ تلك الأرض، فأضفتُ معلوماتٍ إلى حصيلة سابقة، إذ كان النظر في التواصل والإقناع وراء خروجي من دائرة الشعر (وقد أنجزت فيها شهاداتي الجامعية، من أولها إلى آخرها) إلى مجال البلاغة العامة. إذن أنا في داري، فلا تبالي بكلام "الدراري".

1. 2 . النافذة الثانية: فهرس المراجع

لاستكمال عملية الاستطلاعِ والاستشكالِ نُلْقِي نظرةً على فهرس المراجع، فهو النافذة الثانية بعد العنوان التي نطل منها على العمل العلمي، نفعل ذلك عند **اقتناء الكتاب**، فنؤدي ثمنه أو ننصرف عنه، ونفعله عندما نكون بصدد **فحص القيمة الأكاديمية للكتاب**، باعتباره بحثا يضيفُ جديداً في موضوعه. المراجعُ هي التي ستُخبرنا، مثلا، هل وضع الباحث عمله في إطار نظرية من نظريات التواصل بمراجعها الحديثة، وهي معروفة جيدا عند المغاربة، وحديثة لا ريب في حداثتها، أم اكتفى بالمترجمات والقراءات المغربية والعربية؟ ثم ما مدى استحضاره للاجتهادات الحافة بالبحث البلاغي والتواصلي، وعلى رأسها التداوليات المنطقية واللسانية؟ ما مدى حضور الاجتهادات البلاغية المتعلقة بإعادة قراءة التراث البلاغي عامة وبلاغة الحجاج والتداول (الخطابة خاصة). فقد استقر تصورنا للموضوع، كما علمتَ، على البحث البلاغي في شقه التداولي الحواري. البرنامج الذي نفحصُ به عملاً يعتمدُ مراجعَ أصلية حديثة في لغاتها غيرُ الذي نفحص به عملا يعتمدُ مراجعَ وسيطة أو ثانوية، دون أن نصدر حكما مسبقا في الموضوع.

أولُ ما أثار انتباهنا، وسيُثير انتباه أي دارس حديث، هو غيابُ المراجع الأصلية للنظريات التواصلية والتداولية والبلاغية، التي يمكن أن تسعف في محاورة التراث لتنسيقه وتدليله! مفاجئ، ولكن لا بأس، قد يكون الباحث اجتهد في التعرف عليها من خلال المترجمات وجهود رواد اجتهدوا، منذ أوائل الثمانينيات، في تقديم هذه العلوم وتأنيسها بالوقائع والنصوص العربية. بحثنا في هذا المجال عن أسماء معروفة مشهورة بمنجزاتها، فلم نجد حضورا يُعتد به: حضر محمد مفتاح، بكتاب واحد (التلقي والتأويل 1994)، وطه عبد الرحمن بكتاب واحد (تجديد المنهج 1994)، وغاب محمد عابد الجابري[1]! وغاب السميائيون والتداوليون، مناطقةً ولسانيين وبلاغيين غيابا مطلقاً. ليس في مراجع الباحث انتماءٌ إلى أي نظرية تواصلية أو تداولية مباشرة أو بواسطة.

نحن نبحث في مراجع الباحث عن مطلبين لم نخترعهما، فهما موجودان دائما في استمارات التحكيم: التخصص (ويتضمن الجدية) والحداثة: أي آخر ما قيل في الموضوع مرتبا حسب أصالته وعمقه. فالدراسة التي لا تستحضر ما قيل في الموضوع لا يمكن عدها من البحث العلمي، لأن البحث العلمي بناء على ما أنجز في الموضوع عالميا، أو على الأقل إقليميا. نقبل المستوى الثاني في المجتمعات المعوقة مثل المجتمع العربي. يقع هذا في العلوم الإنسانية واللسانية أما في العلوم الصلبة وما يقاربها، مثل المال والاقتصاد، فإن شرط العالمية يفرض نفسه. البحث العلمي ليس اجترارا وتكرارا، وليس تخمينات وضربَ أخماسٍ في أسداسٍ. [ص 20]

---

[1]. ستندهش حين تقرأ الفقرة الخامسة (5) المخصصة لمرجعية المنجز !

تحدثنا عن تخصص المراجع وحداثتها وليس عن عددها وكثرتها، فهي كثيرة كاثرة، تعدت المائتين (213 مرجعا). فيها كُتب التراث، وقد بدا لنا أكثرها زائداً حسبَ تصورنا للموضوع، وفيها كثير من المؤلفات الحديثة مما لم نجد له مَوضعا، إما لأنه متجاوزٌ، وإما لأنه غير لصيق بالإشكالية كما تصورناها.

1 . 3 ـ النافذة الثالثة: فهرس الموضوعات

لقد أزَّم استطلاعُ المراجع تصورَنا الأولَ المستخلص من العنوان، فسارعنا إلى إلقاء نظرة من النافذة الثالثة، من فهرس الموضوعات، فزادته تأزيماً، بل خلخلته: وجدنا في الفهرس حديثا في النحو ، وعلم الكلام، (في فصلين كاملين 2، 3)، وحديثا في علم العلامات والدلالات والمقاصد (الفصل 1) ولم نلتق بالبلاغة إلا في الفصل 4 ، في حديث عن المقامات.

إذن ليس الإشكالُ في توجُّهِ الدراسة وانتمائها إلى القدامة أو الحداثة، إلى الاجترار أو التجديد، كما وَقَـرَ في ذهننا، بل يتعلق الأمر بتناول موضوع آخر غير الذي أوحى إلينا به عنوان الكتاب. ولا يمكن، لحد الآن، التكهن بعلاقته بالبلاغة. علينا الآن أن ندخل الكتاب من ألفاظه وجمله لنتعرف عليه ونستفيد من جديده فيما يهم البلاغة التي صرنا ممن يَدَّعون أنهم يشاركون في رسم خريطتَها العامة.

جمعنا كل أسئلتنا ووضعناها في علبة، وركناها في المنطقة الخلفية من الدماغ، وعلى الهامش من الشعور، وأعطينا الكلمة للمؤلف، فالعبرة بما سيقوله لنا، لا بما تصورناه نحن، أو فهمه القراء والمتلقون الذين قوموا الكتاب باعتباره بلاغة ودرسا أدبيا. ولله في "خلقه" شؤون!

2 ـ الحـــدود والهويات في المنجز

2. 1 ـ التبالغ أوسعُ من البلاغة!

من أول تصفح للمقدمة علمنا أن "التبالغ" لا يعني الحوارية الحجاجية التداولية، ولا ينضوي تحت النظرية العامة للإقناع...الخ. أي أنه ليس أحد جناحي البلاغة كما نتصورها، بل إن البلاغة ليست أكثرَ من جزء منه. حسم المؤلفُ هذا الأمر بقولٍ لا لبْس فيه:

"**إن المفهوم الذي وضعناه لمصطلح (تبالغ) احتوى مفهوم البلاغة، فأصبحت بمقتضاه مشمولة بفعل التبالغ**"، انتهى. (ص 11).

استحضرنا معنى "الاحتواء" و"الاشتمال" جيدا، وانتقلنا بهما إلى فصول الكتاب للتعرف على المشمولات الأخرى. تأكد لنا فعلا أن محتوى الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب (1، 2، 3) خارجُ في سؤاله وجوابه عن [ص 21] نطاق السؤال البلاغي. خارج عنه بمفهوم الباحث نفسه، وبمفهومنا نحن كذلك. فقد تناول في الفصل الأول أنواع الدلالة *على المعاني من لفظ وغير لفظ، كما تحدث* عنها الجاحظ في مقدمة البيان والتبيين[1]، كما تحدث عن المقاصد العليا التي عبر عنها الكلام العربي، وهي: التعريب والتدبين والتعقيل والتحسين، وتحدث في الفصل الثاني عن مفهوم الكلام عند النحاة بعيدا عن الحوارية التداولية، أي في المراحل الأولى الداخلة في بناء المعيار اللغوي، وما حولها من أسئلة الهوية. ومعروف أن بلاغة الشعر ستتولد بالانزياح عن هذا المعيار (تحت مسميات صار بعضها مصطلحا أساسيا في البلاغة، منها التوسع والمجاز والضرورة. النحو المتحدث عنه سابق على السؤال البلاغي كما كانت لسانيات دو سوسير سابقة على أسلوبية بالي). وتحدث في الفصل الثالث عن طبيعة كلام الله: هل هو فعل أم صفة، مستعرضا ما كان لعلماء الكلام من آراء في الموضوع.

هذه هي "المكونات التواصلية" التي جعلت التبالغ أوسعَ فعلا من التحاور المقامي الذي يشغل البلاغة والبلاغيين. نحن مع الباحث في أن البحث في الماورائيات والجواهر والمنجزات الحضارية خارجٌ عن البلاغة[2]، كما أن البحث في العلامات والإشارات يحتاج إلى توجيه لكي يدخل في هموم البلاغة، كما جعل الجاحظ الإشارة عونا للكلام.

لتدبير خاص نتخطى الفصلَ الرابع وننتقل إلى الخاتمة المعنونة "خلاصات" (ص 415) لَنقف عند بيانٍ نسقيٍّ وظيفي "يدللُ"، أو يؤدلل فصولَ الكتاب، ويكشف نسقها الخفي، هذا نصه:

"بيد أن علوم الكلام([3]) التي انصرفت كليا أو جزئيا للمقاصد الثلاثة المذكورة (التعريبي والتدبيني والتعقيلي) لم تكن مؤهلة لتقصي مجمل مسائل وشروط التبالغ وخاصة من جهة بلاغيته. ذلك أن النحو انشغل بالتقعيد للعربية وتوجيه التبالغ للأخذ بها[4]، فيما اهتم علم الكلام بالمسائل المتعلقة بالتكلم الإلهي ومقارنتها بالتكلم في الشاهد، أما في المنطق والمعارف الفلسفية فتم التركيز، ووضع الخطط السائقة لتحقيق المقاصد من التكليم مع

---

[1]- ومن المعلوم أن الجاحظ حوَّلها من نسق مُستقل إلى مواد مساعدة للخطاب الشفوي، كما بينا في كتابنا البلاغة العربية.

[2]. وحتى لا يبادر القارئ إلى اتهامنا بالغفلة، أو التستر، نخبره أننا وضعنا بين قوسين كل ما سينتج عن "تحكيم المقام الخطابي في التبالغ" من مس بتبالغية الفصلين 2 و3، وبعض مواد الفصل1. فالكلام في المعايير النحوية الإعرابية ومعاني الكلام، وفي الماورائيات الاعتقادية، وفي المنجزات الحضارية، ليس خطابا مقاميا بالمعنى الذي بلوره في الفصل4. أي ليس مرهونا بحال الآخر أو تفاعله. ولا تكفي التراجعات والتنازلات والتوسيعات في رأب الصدع، بل تزيد العمل اهتزازا.

3. انتبه: لا تنس أن "علوم الكلام" هي موضوع البحث عن التبالغ، أي هي التي تنتج التبالغ. ص12.

4. انتبه: ما دام النحو يوجه التبالغَ فإن التبالغ قائم بذاته، منفصل عن الموجِّه! المفروض في مشمولات التبالغ، من "علوم الكلام"، أن تُنتج التبالغَ لا أن توجهه. الذي يوجه التبالغ هو الفكر. والله أعلم.

الاعتداد بالتأويل العقلي. [ص 22]

فظهرت هناك حاجة أساسية تتعلق بالتبالغ القائم على الكلام المخصوص بصفات الحسن، المستجيب لحالات ومواقف ومقامات تبالغية لا يغني عنه فيها الكلام العادي..." (ص 419).

تعليق: لا شك أن القارئ قد لاحظ أن الباحث تحدث عن النحو، واللاهوت (علم الكلام)، والمنطق (ومعه المعارف الفلسفية)، باعتبارها جميعا أدواتٍ (أو كفاءات، أو مهارات، أو ملكات) تنتج مستوى من التبالغ لا يرقى إلى مستوى التبالغ الذي تنتجه البلاغة، وهو (عنده) الحسن! وإذا بحثنا عن هذا المستوى الذي تنتجه قال لنا إنه متنوع: تعريب وتدبين وتعقيل!

إذا احتفظتَ بهذا القسيم المقابل للبلاغة، أو الموجود دون البلاغة (دون الحسن)، وعُدتَ إلى أول الكتاب ستجدُ قسيما آخر للبلاغة، يقتسم معها التبالغ، قسيم أقرب إلى المعقول، وهو الكلام العادي غير البليغ، قال:

"إذا كان الكلام **يتصف بالبلاغة** [أي بليغا] لصوابه اللغوي، وصواب ملاءمته للداعي إليه، فمتى يفترق عن الكلام العادي إذا تحقق فيه ضربا الصواب نفساهما". (ص 15).

أفترض، بحسن نية، أن الباحث يقصد الإشكالية التي ناقشها الجاحظ وهو يوجه كلام العتابي، حيث جعل الكلام المختل المعدول عن سنن العرب دون البلاغة، ولو أفهمَ قصدَ المتكلم، إذا رفض الباحث هذا التخريج لزمَهُ رفعُ الاختلال المنطقي الناتج عن عدم الدقة في التعبير[1].

فهل نفهم من هذه "الخلاصات" أن التعريب والتدبين والتعقيل هو درجة الصفر التي بحثت عنها البلاغة الحديثة بدون جدوى؟ هذا سؤال أكبر مني، ومِنْ كُلِّ البلاغيين الذين وسَمَتْهم مهنة المعلم: أي الذين يفكرون في الموضوع وفي إمكانيات عرضه ومعاقلته. مفتاح الجواب عن هذا السؤال قد يكون عند ذ. طه عبد الرحمن. هذا القفز العلوي لا أتقنه.

إدراج البلاغة مع التخصصات التي تستعير أدواتها (مثل علم الكلام والأصول)، أو التي تتميز البلاغة بالانزياح عنها (مثل النحو) هو المأزق نفسه الذي وقع فيه تصور أستاذنا المرحوم محمد عابد الجابري. والخلطة هي الخلطة كما ترى.

---

[1] . وإلا فإن هذا الكلام يبدو غير منطقي، وبيان ذلك (نستعمل "=" بمعنى يعطي).:
الصواب اللغوي + الصواب المقامي = الكلام البليـــغ.
الصوابان (اللغـــوي والمقامـــي) = الكلام العـــادي.
أي: (أ + ب) يُعطي ج. وَ: (أ +ب) يُعطي (لا ج). إذن: ج = لا ج !

بعد البيان السابق نعود للنظر في الشكل العام، فنقول: لا شك أن القارئ قد لاحظ تغيرا في النسق العام للكتاب! كيف ذلك:

فصول الكتاب		مقاصد التبالغ
1 . في التبالغ ودواعيه [سميائيات]		[لم يربط به تصورا خاصا]
2 ـ كلام الإفادة النحوية		التعريب
3 . المتكلم والتكلم [كلام الله]		التدبين
؟؟ [المنطق والمعارف الفلسفية] أدرجه في المقاصد ولم يخصص له فصلا		التعقيل
4 ـ مقامات التبالغ [البلاغة]		التحسين

بيـــــــان:

1 . هناك عنصر طارئ في المقاصد وهو "التعقيل" الذي نُسب إلى "المنطق والمعارف الفلسفية" ، ولم تتناول الدراسة أدواته(؟).

2 ـ حصر البلاغة في مقامات التبالغ، وجعل وظيفتها في التحسين! اختزالٌ، ثم مفارقةٌ! مفارقة من وجهة نظر التصنيف البلاغي القديم والحديث. سنعرض لها: **البلاغة أوسع من المقام، والمقاميةُ غيرُ التحسين**؛ فهي تنشد النجاعة. وتبرز هذه القيمة في اللغات التي تستعمل لفظ براغماتيك. فالبراكماتي هو النفعي، العملي...الخ.

3 ـ الفصل الأول منهاجيٌّ عام، المفروض فيه أن يتناول المشترك بين الفصول الثلاثة التالية، أي في العلاقة "التبالغية" بين النحو والماورائيات والمقامية (البلاغة). ولكنه اهتم بعالم الإشارات والعلامات وبالمقاصد الحضارية العامة. وكان بوسع الباحث أن يقصده بدوره.

2. 2. التعريف مُقَدَّمٌ على "التنسيق"

ما هي الرابطةُ التي يمكن أن تجمع بين علم الكلام وأصول الفقه والنحو والبلاغة؟ أو ما سماه الباحث "علوم الكلام"؟

كان أستاذنا المرحوم محمد عابد الجابري قد جعل هذه المباحث متنا استخرج منه ما أسماه "البيان"، وجعلَ البيانَ صفةً للعقل، فقال: العقل البياني. وهو منطقةٌ واقعة بين "العقل البرهاني" و"العقل العرفاني" الصوفي. وقد عرضنا لهذا التنسيق في مناسبتين: مرة في ملحق [ص 24] ضمن كتاب البلاغة العربية، ومرة في مقال أدقَّ وألصق بالموضوع تناول

الأبعاد البلاغية في مشروع محمد عابد الجابري ككل. سيظهر في كتاب جماعي.

لقد كان المسعى النسقي للأستاذ الجابري مستساغا في التاريخ الذي أنجز فيه، أي قبل الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة في سبيل تنسيق البلاغة العربية وتدليلها (أي إعطائها نسقا دالا). أما اليوم فإنه ليس بوسع أي دارس أن يدعي ممارسة البحث في تجاهل لهذا الواقع العلمي الجديد. لقد عُرِّت البلاغة بشكل يستوعب التراث العربي انطلاقا من هموم الدرس الحديث، فهل استفاد الباحث من جهود من قبله كما يقتضي البحث العلمي.

ما مفهوم البلاغة عند الباحث؟

يقوم العلم على التفريق والتنسيق، والتفكيك والتركيب. والتنسيق يتم عن طريق التدليل، والتدليل يتطلب الوصول إلى الجوهر الذي يحضر في كل الأجزاء ويجعلها تتفاعل مجتمعة. وما لم يتوصل المنسق إلى "سر الصناعة"، حسب تعبير القدماء، سيظل عمله تلفيقا مَقوليا، مثل الذي وضعه السجلماسي في مسعى لتجنيس أساليب البديع.

وأعظم التنسيقات في البلاغة العربية ذلك الذي أنجزه الجرجاني في الأسرار والدلائل، منفردين ومندمجين، كما بينا في البلاغة العربية. وهناك عقليات تفتيتية، غير علمية، تعوزها القدرة على التركيب والتنسيق، وكان هذا الطابع غالبا على عمل علماء الحديث الذين شَغَّلوا الذاكرة على حساب العقل التركيبي. وليس معنى التنسيق الوصول إلى صيغة لا تخرم، بل العكس هو الصحيح، الغرض من التنسيق تقديم المعرفة في شبكة تسمح للآخرين بتفكيكها وإعادة تركيبها أو إنشاء بديل لها[1].

وهذا العمل الذي نُحاورُه من همِّنا البلاغي ينتمي إلى الأعمال المنسقة المفرطة الطموح، وهذا ليس عيبا. هذه مغامرة علمية قد تكون محمودة في التخصص الذي تنتمي إليه[2]، وليس في البلاغة أو الدراسات الأدبية، لأن الكتاب لا ينتمي إليها، كما توهم من توهم، بشهادة المؤلف. ولذلك فتقويمه متروك لذوي الاختصاص خارج البلاغة. [ص 25]

---

[1]. لمزيد بيان انظر مقالنا: مصطلح الدس الأدبي والنسق المعرفي.

[2]. والمغامرة العلمية غيرُ مضمونة العواقب، خاصة في "الأطروحات"، بقدر ما ترفع قد تضع، إذا لم تبن على أساس، وأمكن خرمها. أذكر أن أستاذنا القدوة أحمد اليابوري، متعه الله بالصحة، اعتبر عملي في الموازنات الصوتية (عند مناقشته برسم دكتوراه الدولة) مغامرة علمية، ونعته بِـ"البلاغية!"، وكانت سمعة البلاغة وقتها سيئة. ولكنه لم يعترض على إعطائه أعلى الدرجات وتوشيحه بِـ"تنويه خاص من اللجنة". وعندما نال ذلك العمل جائزة المغرب (1990) أخبرني أحد الزملاء أن الأستاذ اليابوري كان من ضمن المتحمسين لتتويجه. وفكرةُ المغامرة لم تخطر ببالي، لأني كنت أبني على اجتهادات مكرسة في الموضوع: على ياكوبصون وجان وكوهن وآخرين.

ومع ذلك يمكن أن نطل من "جهة نظرنا" فنتساءل: لماذا لم يكن هذا التنسيق نظاما صلبا مغلقا، مثل تنسيق الخليل للعروض، وتنسيق سيبويه للنحو، وتنسيق أرسطو للمنطق...الخ؛ تنسيقات يفتِقها البعض ويرتُقها البعض، ولكنها تغالب الزمن؟

السبب الأول في ذلك هو عدم القيام بتحديد هويات الوحدات المُنسَّقة أولا: مطلوب من الباحث أن يعرف مكونات ما سماه "علوم الكلام" لكي يتمكن من إدراك حدودها ومستويات اتصالها وانفصالها. وهل التبالغ هو وظيفتها الأولى والأخيرة، أم هو جوهري في بعضها مستعار في بعضها من مصدره ومنبته...؟ وربما نبه التعريف إلى استحالة التنسيق في تلك الوجهة.

من حُسن خُلق المرء ألا يتحدث فيما لا يُتقنه، ولذلك لن أقحمَ نفسي في غير اختصاصي، وهو النحو وعلم الله الأزلي المرقون في اللوح المحفوظ، والمقاصد الحضارية (برغم كثرة ما دخلتُ هذا الموضوع وخرجت منه). أترك ذلك لذوي الاختصاص وأقتصر على مفهوم البلاغة عند الأستاذ متمنيا ألا يكون تعامله مع الاختصاصات الأخرى من طبيعة تعامله مع البلاغة ومستواه.

ما البلاغة؟ حين نقول البلاغة بدون تمييز نقصد البلاغة العامة التي تتناول "الخطاب الاحتمالي المؤثر" على اختلاف مقاماته، ومستويات دلالاته، كما تقدم. وقد بينا أن الخطاب الاحتمالي المؤثر يوجد بين عتبتين: الهَذَر في أسفله، والبرهان في أعلاه. ونضيف هنا أن التنسيق تابع للتدليل، والتدليل متدرج في سلم الاختيار والاضطرار: في المستوى الأدنى تقترب الدلالة من الصفر حيث لا يبقى غير مؤشرات تدل على جنس الخطاب، كما في القصيد الحر الرمزي والتشكيل. فجنسية الخطاب مؤشر أولي وعتبة دنيا من الدلالة. وعند القطب الأعلى في قوة الدلالة يقترب النص من الوثيقة فيضيق الاختيار. هكذا على التقريب:

1 ـ مناظرات   2ـ مشـــــاورات   3) استهـــــــــواء

4ـ شعر كلاسيكي (غيري) 5) شعر رومانسي (ذاتي) 6ـ شعر حر (ملتبس)

هذا هو سلم الخريطة التي صارت ترسم اليوم للبلاغة العامة حيث تتقاطع الخطابية والشعرية في منطقة واسعة كما بين ذلك منظرون قدماء (حازم والفلاسفة) ومحدثون (روبول، وريكور، وكبدي فاركا، وبيرلمان...الخ) كل بألفاظه الداخلة في نسقه وفي حدود اهتمامه. هذا التصور النسقي يستوعب كل المنجز التراثي القديم، ويجد مكانه في الدرس الحديث منافساً مباحث أخرى استصلحت جانبا من البلاغة لتأدية وظيفة لا تقوم بها بنفسها، مثل التوصيل البيداغوجي والاحتجاج، أو تريد أن تستكمل نسقها [ص 26] العام

بإدخال هيكل بلاغي في نظامها، (مثل السميائيات والتداوليات، ولسانيات النص، والمنطق الطبيعي...). نتمنى أن يعود من يود الدخول في جوهر النقاش، إلى تعريفنا للبلاغة في كتاب أسئلة البلاغة، وفي كتاب البلاغة الجديدة. فالبقاء عند المفاهيم القديمة المختزلة، أو المبتورة، لن يخدم البحث العلمي.

فما هي البلاغة في كتاب التبالغ والتبالغية؟

لم يقف الباحث في أي لحظة من عمله ليُعرِّف البلاغة تعريفا جامعا، وكان يجب عليه أن يفعل ذلك في المقدمة. والسياقات التي وردت فيها الكلمة تدل على أن معناها غير واضح في ذهنه.

لقد تحدث الباحث عن علم البلاغة حينا، وعلوم البلاغة حينا، وعطف عليهما علم الفصاحة حينا والنقد حينا آخر. واعتبر البلاغة غيرَ وافية بصور من الحسن يفي بها النقد، دون أن يرسم لنا الحدود بين المبحثين. تدل هذه الاستعمالات صراحة على أن الباحث تبنى التصور البلاغي الذي صاغه واضعو البرامج التعليمية للمدارس الثانوية في مصر منذ قرن من الزمن. وأشهر تلك الكتب كتاب علوم البلاغة لمصطفى المراغي الذي حفظناه في الثانوي عن ظهر قلب.

هؤلاء المؤلفون صاغوا مساراً واحداً من مسارات البلاغة العربية، هو المسار نفسه الذي صاغه السكاكي في مفتاح العلوم وهو يبحث عن علم الأدب، أي عن الثقافة العامة التي تزين المتأدب في ذلك العصر. صاغها من كتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز للجرجاني، مضيفا بعض صور البديع الداخلة في المستوى الثالث وهو التحسين:

- المناسبة المقصدية (علم المعاني، من دلائل الإعجاز)
- تفاوت الدلالات (علم البيان، من أسرار البلاغة)
- التحسين (علم البديع، من كتب البديع).

وقد اجتهد أولائك المرشدون التربويون والمدرسون فلخصوا أيضاً بعضَ مادة كتاب سر الفصاحة لابن سنان، وجعلوا التعريف بفصاحة الكلمة والكلام والمتكلم مقدمة لما سموه علوم البلاغة. وهم يجمعون بذلك بين مدرستين متعارضتين مشروعا وإنجازا. أعطونا ملخصا من "البلاغة المأسورة".

لم يأخذوا تلك المادة البلاغية ضمن محيطها النصي والإشكالي الموسع (الاشتقاق النحو الاستدلال العروض...الخ)، ولم يستحضروا خلفياتها النصية والنقدية (الخصومات، السرقات، الموازنات، الوساطات...الخ)، ولا مجالها المعرفي (المحاكاة والتخييل والتغيير

والمقام [ص 27] والأحوال...الخ). بل أخذوها من شراح المفتاح المختصرة والمطولة. أي أخذوه في حنوطها وأكفانها، ومنهم تسلمناها، وعملنا بها إلى ما قبل المحاولات المنهاجية الحديثة. ونظرا لتخلف الهيئة التدريسية، وبؤس المراقبة التربوية، إلا استثناء، فقد بقي نفس الكلام الميت مجترا في مدارسنا وجامعاتنا إلى اليوم.

قد لا يدرك البعضُ ما وقع من تاريخ تأليف تلك الكتب المدرسية إلى اليوم، وهو عظيم. من ذلك التاريخ إلى اليوم وقعت أحداث دالة غيرت الخريطة من وجهين: التوثيق والتنسيق. تغيرت المرجعية النصية وتغيرت المنهاجية. ولم تَعُدِ البلاغة وحيدة في الميدان، بل مُنافسةً بعلوم كثيرة تتدخل في خريطتها[1].

1 . في المجال التوثيقي ظهرت نصوص جديدة ذات قيمة واعتبار لم تكن في متناول مؤلفي الكتب المدرسية في أوائل القرن الماضي، في المقدمة منها كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني، وحققت كتب لم تكن في المتناول، وهي كثيرة[2]. وقُدِّمت مساهمةُ الفلاسفة المسلمين في تأويل المحاكاة، ومناقشة العلاقة بين التصديق والتخييل.

2 . أنجزت دراسات جديدة في قراءة التراث وتنسيقه وتدليله. من أهمها إعادة تدليل كتاب البيان والتبيين للجاحظ باعتباره كتابا في الخطابية (بلاغة الخطاب الإقناعي) وليس في نقد الشعر. بل أصبح مظنة للدرس السيميائي.

ساهم في هذه القراءات باحثون غائبون عن هذه الدراسة، منهم: جابر عصفور (بحديثه عن الصورة البيانية وتقديمه لقدامة وحازم)، وأُلفت كمال الروبي (بتقديم الفلاسفة المسلمين)، وحمادي صمود (بتقديم الجاحظ والجرجاني)، ومجموعة البحث في الحجاج من خلال الكتاب الجماعي الذي أصدرته في الحجاج، ومحمد مفتاح بكتبه الأولى، وعبد الله الغذامي ببعض كتبه، ومحمد مشبال ومحمد الولي بكل ما ألفاه....الخ، وساهم في هذا التوجه البلاغي لسانيون (أحمد المتوكل مثلا) ومناطقة (حسان الباهي مثلا) وسميائيون (سعيد بنكراد مثلا)، وقبلهم جميعا فلاسفة (محمد عابد الجابري مثلا)...الخ. وشَوَّشَهُ بعضُ مُنتحلي المنطق، والنقد الثقافي، والنقد المعرفي، والذكاء الاصطناعي بِـ"شقلبانيات": يصنعون دراجات بدون مقود ولا فرامل، ويعيرونها للمبتدئين، فملؤوا المستعجلات

---

[1]. بل أخطر من ذلك عرف العالم حربين عالميتين فجرتا طاقات الخطاب الحجاجي، وأعلت من قيمة الحوار والاختلاف.

[2]. من المفارقات أن الباحث يستعمل مفهوما للبلاغة مستخرجا من شروح المفتاح وينقل داخله من متن غريب عنه وهو منهاج البلغاء، والبيان والتبيين، ويتحدث معه بثقافة عامة مستخلصة من القراءات الحديثة لنظرية المقام والسياق.

بالمعطوبين. وأنا على كل ذلك من الشاهدين، والبعض يقول من المساهمين! [ص 28]

تلك القراءات الجديدة المباشرة، وغير المباشرة، هي التي أوصلت النور إلى زوايا كانت معتمة، ونفضت الغبار عن جواهر كانت متربة. لا يمكن أن يحلم المرء بالإتيان بالجديد في المجال العلمي دون البناء على آخر ما شيده من سبقه. خاصة وقد مضى عصر النبوات.

3 ـ أساس التصنيف: "التبالغ" اضطرار والبلاغة اختيار!

انطلق الباحثُ من "دعوى" تضع "التبالغ" والبلاغة على طرفي نقيض! وذلك حين اعتبر التبالغ اضطراريا، في حين يُجمع البلاغيون القدماءُ والمحدثون، تصريحا لا تلميحا، على أن أساسَها الذي لا تقومُ بدونه هو الاختيار. وهذا سيوقعه في الكثير من التناقض في الفصل الرابع الذي هيمنت عليه بلاغة المقام، خاصة على حصر وظيفتها في التحسين.

دَعْنَا نبدأُ من البداية. البداية كانت من المسلمات التالية:

ـ الكلام فعل تبالغـــــي،
ـ "التبالغ حاجة وضرورة إنسانية".
ـ "الإنسان علامة ضمن نظام تبالغي كوني"،
ـ "الإنسان كائن اجتماعي متكلم"،

وبناء على هذه المقدَّمات/الدعاوى/الفرضيات/المسلمات اعْتُبَرَ "الكلام فعلا اضطراريا"[1]، وقايض "التبالغ" بِـ"التكالم" في مواقع كثيرة من الفصل الرابع: كل كلام تبالغ.

قـــــــوس:

ـ أأترك مسألة كون الإنسان علامة تبالغية كونية لنظر الفلاسفة وعلماء اللاهوت والمؤمنين بوحدة الوجود وأُمَمِيَّة الطبيعة، وأتساءل عن العلاقة الرابطة بين هذه العلامية الكونية وبين اللغات التي يتواصل بها الإنسان فوق كوكبه الخاص. فإذا كانت الأكوان والأمم تتبالغ أو تتكالم فمن الأكيد أنها لا تتبالغ باللغة العربية، ولا بأي لغة من لغات العالم الحية أو الميتة. ولذلك قال القرآن الكريم: "وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ " (الكوثر 44).

ـ قول الباحث بأن الكلام ضرورة لأن "الإنسان كائن اجتماعي متكلم" (ص 12)، مجرد حشو. وهو كثير في الكتاب. السؤال الذي شغل الباحثين هو: ما الذي يميز اللغة الإنسانية مقارنة بلغات الكائنات الحية الأخرى؟ وما خصوصية المجتمع البشري مقارنة بالمجتمعات الأخرى: النحل والنمل...؟ (سد القوس). [ص 29]

---

[1]ـ التبالغ والتبالغية ص12. وقال بعده: "إن النظام التبالغي لا بد له من مبلغ ومبلغ إليه، لأن بهذين الطرفين يصبح الكلام فعلا، وتظهر الحاجة الاضطرارية إليه" (ص 13).

السؤال البلاغي:

السؤال الذي يهمني في هذه القراءة هو: كيف تكون البلاغةُ "مشمولةً بالتبالغ"، ومحتواةً فيه، وهي مبنيةٌ على أساسِ غيرِ أساسه، وهو "الاختيار"؟ الاختيارُ من الألفاظ، ومن الصور، ومن الحجج، والاختيار من التراكيب النحوية والنظم الكلامية. الاختيار حسب المقاصد والسياقات والمقامات والعوالم. الاختيار طلبا للزيادة على الحد الأدنى الذي يشار إليه عادة بدرجة الصفر التي تظل منطقةً مفتوحة ممتدة، وليست حاجزا إسمنتيا[1]. الاضطرار تكرار، والبلاغة إبداع، الاضطرار يُنتجُ المألوفَ المبتذلَ، والبلاغةُ تُنتج البديع الغريب، وتفاضل بين الأنسب والمناسب حسب المقامات، النجاعة والحسن متفاعلان، متداخلان ومتخارجان في التباس عجيب: لا تطابقَ ولا انفصال. من شواهد الاختيار في حياتنا قولهم: "لو قلت:..."، و"كان عليك أن تقول:..."، وأثر القلم الأحمر في ورقة التعبير...الخ

البلاغة لا تطرح السؤال الكوسمولوجي الغيبي والأسطوري الذي يُنظر فيه إلى الإنسان باعتباره علامةً من علاماتٍ تُشكِّل نحوَ لغةٍ أُخرى غيرِ بشرية، ففي هذه الحالة لا يبقى الإنسان ذاتا بل موضوعا. **سؤال اللغة التي تتخاطب بها الكائنات وتسبح فيها بحمد الله باعتبارها أمما، هذا سؤال بلاغي من زاوية تحليله كنص، وليس من زاوية تكوينه.** والبلاغة لا تطرح سؤال النسق اللغوي، والرؤية الوجودية التي تجعل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف مجرورا...الخ، وكل ما يدخل في باب المعيار الذي يَطلبُ من الجميع الانصياع، وإلا اعتبر مخطئا.

في البلاغة يمكن أن تقول: فلان يدافع عن نفسه، وفلان شجاع، وفلان مثل الأسد، وفلان أشد، وفلان أسد هصور، وفلان مفترس، ويمكن أن تبني على كل ذلك صورةً مركبةً أو خرافة واعظة، أو قصة مسلية.

فالبليغ، منشئا (وواصفا أيضاً)، هو الذي يقف عند كل نقطة يتقاطع فيها محورا الاختيار والتركيب ليختار أحسنَ ما يستدعيه المقام الخطابي، أو الوجداني. والمعسر بلاغيا (العَيُّ) هو الذي لا يملك هذا الاختيار، أو يملك أقله، فيظل يتلعثم، ثم يقول: "أطعموني ماء". مجال الاختيار واسع في البلاغة حسب اعتبارات كثيرة متنوعة، تتصل بجنس الكلام وعوالمه، وحالة المخاطب ومقاماته. وهذا مبحث واسع. فلا تقولوا على البلاغة ما ليس لكم به علم! [ص 30]

---

[1]- إن كنت عارفا بالشعرية البنيوية اللسانية فلا شك أنك استحضرت أطروحة ياكوبصون في إيقاع محور الاختيار على محور التركيب، وإن كنت عارفا بنظرية التلقي فلا شك أنك تذكرت حديث إيزر Iser عن الاختيار كأساس للشعرية السردية. وإن كنت عارفا بنظرية النظم الجرجانية فلا شك أنك استحضرت ربط الاختيار بالنظم والنظم بالاختيار وسيأتيك مثال منها، وإن كنت عارفا بالحديث عن المقامات الخطابية فلا شك أنك تذكرت أن المقامات تفتح باب الاختيار، وسوء الاختيار يوقع في المأزق...الخ. لن تجد نظرية بلاغية لا تقوم على الاختيار صريحا أو مضمرا. البلاغة اختيار.

البلاغة تبدأ من التمرد على القواعد المعيارية النحوية، والأعراف التخاطبية المنطقية والاجتماعية، ومن السمو فوق اللغة اليومية الاستعمالية المبنية على التكرار والإعادة. تنفصل عنها بالاختيار مناسبة (التداول) أو إغرابا (التخييل).

أكرر وأقول: البلاغة مبنية على الاختيار، ولذلك لا بد لمن يريد أن يكون بليغا من ذخيرة غنية من الصور والحجج يختار منها، ومن مرونة ودربة في التركيب والبناء. ذخيرة من الألفاظ المناسبة لكل موقع من التركيب ومقام من التخاطب، سواء كان مقاما حاضرا أو مستحضرا، أو حضاريا عاما. البلاغة اختيار. والقارئ/الواصف الذي لا يملك ذخيرة مثل ذخيرة المنشئ (شاعرا وخطيبا) يُفْقِرُ النصَّ، لأن الإدراك البلاغي يتطلب ملاحظة ما سجله المنشئ، من جهة، وما انزاح عنه، من جهة ثانية، وما قد يغيبُ عن المنشئ نفسه، مما تستدعيه الصنعة. وليست للمنشيئ سلطة على الواصف، لأنه كاتب ومُنكتبٌ.

توضيح منهاجي

بعد هذا البيان نعود خطوة إلى الوراء لنقول بأن البحث في "ضرورة اللغة" (مثل ضرورة الفن، (وهو بالمناسبة عنوان كتاب)، وضرورة الموسيقى، وضرورة الرقص، وضرورة الشعر، وضرورة التصوير والتشكيل، وضرورة الضحك والسخرية، وضرورة اللعب...الخ) مبحثٌ أعقدُ مما يُتصور، وأوسع من مجرد التكالم في مقامات، وتبادل الإشارات. هذا المجال ليس مجالا للدعاوى والتخرصات، بل هو ميدان للبحث في مجهولين كبيرين: في تاريخ اللغات، وبنياتها وأنحائها، وفي تكوين الدماغ الإنساني. ويمكن معرفة كيف يكون البحث في هذا الميدان بقراءة أعمال متخصصة فيه، ككتاب *ستيفن بينكر: الغريزة اللغوية*، وهو كتابٌ ضخمٌ عظيمُ القيمة، مشوق. يجد فيه اللبيب فسحة ومتعة وعلما كثيرا. حرره الباحث بالطريقة الأمريكية البيداغوجية التي تنطلق من الأخبار والحكايات والوقائع وتتدرج منها إلى الخوض في القضايا العلمية المتخصصة فيكون لغير المختص منها نصيب، كما هو حالي[1].

نعم، اللغة ضرورة، هذا ما تشهد به التجمعات البشرية: لم يوجد مجتمع بدون لغة، واللغات كلها وافية بمتطلبات التجمع حسب درجة تطوره. اللغة تسمو إلى درجة الغريزة والعضو؛ شبهت بالخرطوم للفيل. ولكن هذا المبحث ليس مما تنتمي إليه البلاغة، أو تُلَزُّ معه في قَرَنٍ. [ص 31]

---

[1]- STEVEN PINKER. THE LANGUAGE INSTINCT. The New Science of Language and Mind. توجد نسخة أصلية من الكتاب (بالإنجليزية) على الشابكة لمن رغب في قراءتها. وقد ترجمه الصديق العالم المقتدر حمزة قبلان المزيني إلى العربية ترجمة دقيقة رائقة، تحس معها أنه مكتوب بالعربية. وهو باحث سعودي بارز معتكف على ترجمة الأمهات، ومقارعة الفكر الأصولي المتخلف. وقد بدأتُ أميل إلى هذه الطريقة المرحة في الكتابة العلمية بعد الذي لاحظته من انقطاع نفَسِ قُرَّاء كتاب تحليل الخطاب الشعري، وتفضيلهم كتاب الموازنات الصوتية الذي ليس غير هامش له.

وعموما فإذا كان التبالغ فعلا اضطراريا فكيف يصدق ذلك على كلام الله الذي خصص له الفصل3؟ فهل كان الله مضطرا؟ وكيف يصدق مفهوم الاضطرار على وظيفة التحسين وجعلها وظيفة واحدة للبلاغة، في خلاصات الفصل الأول المنهاجي، وفي خلاصة الكتاب؟ (ص 112- 118 ، 417 - 418).

أما بعد: إذا كان "الاضطرار" دعوى لا رجعة فيها، وأساسا لا محيد عنه لقيام التبالغ، فنحن نلتمس من جنابكم، معشرَ قضاة الكلام البليغ، الحكم ببراءة البلاغة منها، والاعتذار لها. ولكم واسع النظر. ونقترح كاعتذار للبلاغة إجراء عملية جراحية على عنوان الكتاب ليصير:

الكلامُ في التراث العربي. مفهومه ووظائفه.

ومع الكلام على الكلام لا يبقى لنا اعتراض ولا مَلام. وسيرتاح الباحث من التمزق بين الانفتاح السميائي للفصل الأول والانغلاق المقامي للفصل الرابع، والشرود الأكيد للفصلين الثاني والثالث. والله المستعان.

4 - إهمال الأنساق والخروج عن السياق

تعامل الباحث مع المصادر القديمة تعاملا انتقائيا: نقل نصوصا دون مراعاة لأنساق الكتب المقتطف منها، ولا لأسئلتها وأجوبتها، والحالُ أن رؤيةَ تلك الأعمال لا تؤخذ من النصوص منفصلة عن أسئلتها وأجوبتها، بل من النسق العام. فالكثير من المؤلفات القديمة بدأ من مراهنة وانتهى بما يخالفها أو يناقضها: بدأ الجاحظ من البيان كنظرية معرفية منطقية عامة، وانتهى إلى خطابية قائمة على المقام والإشارة، وابتدأ الجرجاني من المراهنة على نظرية المحاكاة في تأويلها اللغوي العربي (الأسرار)، وانتهى بنظرية النظم النحوي (الدلائل)، وبدأ ابن سنان، على النقيض منه، بالبحث عن بلاغة للأصوات سماها الفصاحة، وانتهى إلى بلاغة للصوت والمعنى، وبدأ السكاكي من البحث عن "علم الأدب" وانتهى بمنظومة "علوم البلاغة"، ولو وصلَنا الفصلُ الأول من منهاج البلغاء لتبين أنه بدأ من سؤال أكبر من الجواب. فهؤلاء الكبار، أصحاب المشاريع، يحتاجون إلى معرفة أنساقهم قبل الاستشهاد بكلامهم، وإلا وقع الخطأ في تقديره. فاللفظ مثلا، لا يعني في الدلائل ما يعنيه في الأسرار، وكذلك العقل.

وقد يعدو الأمر التفتيت إلى إخراج النصوص من سياقها والاستدلال بها على ما ليست دليلا عليه، أو محاكمتها من زاوية هي غير معنية بها، أو بترها والاكتفاء منها بِـ "إذا" وإهمال "أما إذا..". نورد هنا حالتين لا نريد أن يترسخ ما قاله الباحث عنهما في ذهن القراء، لأنه سيذهب بأجمل ما في البلاغة العربية القديمة: المعنى النظمي عند الجرجاني، والمقام التكسبي عند ابن وهب. [ص 32]

4 ـ 1ـ المعـنى النظمي ومعنى المعنى

4. 1 .1 ـ أورد الباحث قول عبد القاهر الجرجاني: "إذا قلت: ضرب زيد عمْراً يومَ الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم، هو معنى واحد، لا عدة معانٍ، كما يتوهم الناس". (ص 316).

علق الباحث على هذا الكلام بقوله: "فالجرجاني يرجع تحصيل المعنى للسامع، لكن من موقع العارف لذلك المعنى، دون أن يشك في ما إذا كان السامع يحصل بالفعل المعنى، أم يحصل أكثر من معنى، بل إن وثوقه من عمله حمله على وصف الرأي المخالف بالوهم. ونحن لا نشك في أن الجملة المذكورة قد يحصل منها معنى واحد، ولكننا نشك في أن يكون ذلك المعنى المفترض وحده ما يحصل منها. يجب أن نعرف، مثلا، إذا كان المتكلم معروفا عند سامعه بالصدق أو بالكذب، وأن نعلم كذلك نوعية المعرفة التي لدى السامع عن زيد وعن عمرو، ثم موقفه من عملية الضرب ذاتها...الخ".

فتبعا لذلك يختلف تحصيل المعنى بين سامعين لكل واحد معرفة مختلفة عن صاحبه، فضلا عن الكيفية التي نطق بها المتكلم جملته السابقة، وحركة ملامحه في تقديمها. وربما انضافت احتمالات أخرى لما ذكرناه، في حالة جمل أقل وضوحا من المستشهد بها".

وبعد هذه المآخذ القادحة في فَهْم الجرجاني يذكر أصل الداء ومساحةَ انتشاره، فيقول:

"لكن الجرجاني، وعامة النحاة، أكثر تشبثا بأحادية المعنى. بل وصلتْ بهم وثوقيتُهم إلى نعت الجمل القائمة دلاليا على علاقات مجازية، بأحادية المعنى أيضا. وقد اصطلح الجرجاني على المعنى في الجمل المجازية، بأنه "معنى المعنى". ومع أن هذا المصطلح يفيد وجود معنيين متمفصلين في الكلام، فإن ازدواجيتهما تنمحي عنده حين تتعلق بمقاصد المتكلم، إذ يتراجع المعنى الأول القائم على المعنى الوضعي لفائدة المعنى المجازي المقصود بالكلام."[1]. (ص 316).

إحساس: هذا كلامٌ تقشعرُّ منهُ أبدان العارفين بنسق الجرجاني!! كيف لا؟ وفي الفقرة الأولى هدْم لكتاب دلائل الإعجاز، وفي الثانية (معنى المعنى) هدم لأسرار البلاغة! بل إفسادٌ لأحسن ما قيل في اللغة العربية. لكأني بالجرجاني ممسك برأسه في زاوية من المجلس مرددا: لا حول ولا قوة إلا بالله، إنا لله وإنا إليه راجعون! [ص 33]

---

[1]. التبالغ والتبالغية. ص 316 ـ 317. وأحال على الدلائل 312 ـ 413، 263. نقلنا النص على طوله تلافيا للتقويل.

توضيح

أخرج الباحث كلام الجرجاني عن مجراه، وغزا به غيرَ مغزاه، وحاكمه إلى غير معناه حين خلط بين المتلقي النحوي المجرد، والمتلقي الثقافي المجسد في الزمان والمكان. المتلقي الذي يعنيه الجرجاني في هذا السياق، كما نوضح تدريجيا مُتَلَقٍّ نحوي، نظمي افتراضي، سابق على المتلقي الذي يحمل مواصفات ثقافية واجتماعية: أمي، مثقف، عربي، تعلم العربية، يعرف رمزية يوم الجمعة أو لا يعرف، يعرف زيدا أو لا يعرف...الخ. هذه الاعتبارات المقامية الاجتماعية والثقافية...الخ لا تعني الجرجاني هنا، لماذا؟ لأن التعدد الذي يقاومه هو تعدد معاني الألفاظ المفردة، فالمتوهمون الذين يحاربهم يظنون أننا ندرك معاني الألفاظ منفصلة، هو يرى أن المدرك عند نطق الجملة هو معنى الجملة، هو معنى واحد ذابت فيه المفردات، نوع من القصدية الظاهراتية، والرؤية الجشطالتية.

الجرجاني سد باب سوء الفهم حين قدم الجملة المناقشة هنا بصورة تجسد المقصود قائلا: "واعلم أن مَثَلَ واضع الكلام مَثَلَ مَن يأخذ قطعا من الذهب، أو الفضة، فيُذيب بعضَها في بعض حتى تصيرَ قطعةً واحدة. وذلك أنك إذا قلتَ: ضرب زيد عمرا...."[1]، إلى نهاية الشاهد. المسألة تتعلق بإذابة معاني الألفاظ في معنى واحد، وليس بمراعاة المقامات والأحوال، ذلك شأن آخر..

عملُ الجُرجاني هنا مُنْصَبٌّ على مقاومة التوجه اللفظي التفتيتي الذي كان مهيمنا على تصور البلاغة. يؤسس بلاغة المعاني استجابة لاعتبارات مذهبية ونظرية بسطنا الكلام فيها في كتاب: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. وكان يقوم أحيانا بدفع الاحتجاج (كما في صورة التذويب) إلى مشارف إنكار أي معنى للألفاظ قبل دخولها في التركيب (كما فعل مع الأصوات في الأسرار). ومعنى ذلك أن اللفظ الذي لا يُستدعى لذاته[2]، بل لموقعه في النظم، لا يمكن أن يُدرَكَ في انفصال عن موقعه النظمي. وهكذا نصبح بإزاء معنى شاركت فيه الألفاظ جميعا، هو معنى النظم.

يشارف الجرجاني حدود إنكار معاني الألفاظ حال دخولها في النظم، ولكنه لا يصل إليها ولا يجتازها، لأن ذهنه الوقاد يجول في كل الأنحاء، ولا يسلم قيادته للأهواء. ولذلك يعترف للألفاظ بمستوى من الاستقلال الدلالي، يظهر في المستوى الإجرائي عند الاختيار بين لفظ ولفظ، وصورة وصورة، لاحتلال موقع على محور النظم[3]. يقول: [ص 34]

---

[1]. دلائل الإعجاز 413.

[2]. المقصود بـ"ذاته" هو مجموع المعاني التي تعرضها المعاجم. فالنظم ينتقي من تلك المعاني العديدة.

[3]. وهذا هو التعامل نفسه الذي تعامل به مع الأصوات، كما بينا في الموازنات الصوتية.

"واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلقُ بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها، كالذي أريتك، وإلا فإنك إذا فكرت في الفعلين أو الاسمين، تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه وأشبه بغرضك، مثل أن تنظر أيهما أمدح وأذم، أو فكرت في الشيئين تريد أن تشبه الشيء بأحدهما أيهما أشبه به كنت قد فكرت في أنفس معاني الكلم، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن توخيت فيها معنى من معاني النحو...". (ص 411).

وهذا الكلام توضيح لقوله في الصفحة السابقة: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذُكْرٍ أنه لا يُتصور أن يتعلق الفكر بمعاني أفرادِ الكَلِمِ أفرادا أو مجردة من معاني النحو ...". (ص 410).

وقال بعده: "وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى "القصد إلى معاني الكلم" أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه...فلا تقول: "خرج زيد"، لتُعلمه معنى "خرج" في اللغة ومعنى "زيد"! كيف؟ ومُحالٌ أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرفُ...". (ص 412).

لتقريبِ المقصودِ يمكن الرجوع إلى الكلمة المفردة نفسها باعتبارها مركبة من وحدات، فحين نقول: "كتاب"، ندرك أولَ ما ندرك، صفةَ الكتابية، أما الحروف (أو الأصوات) فإننا نضعها، كما يقول الظاهراتيون (عن المدركات الأولية الحسية) بين قوسين، لأنها ليست "مقصودة"، فوضعها بين قوسين لا يعني عدم وجودها. وحين نقول: قرأ التلميذ الكتاب، فإننا نضع "قرأ" و"التلميذ" و"الكتاب" بين قوسين لندل على العلاقة التي نتجت بانتظام هذه الألفاظ في مواقع نحوية: الفعلية والفاعلية والمفعولية. أما التساؤل عن متى وكيف ولماذا فمستوى آخر، ليس مما يشغل الجرجاني في ذلك السياق المحدد.

من الملاحظات التي صفقنا لها، ونحن تلاميذ، ثم ظهر لنا خطؤها، ونحن طلبة، اتهامُ معلمينا، وأساتذتنا للنحاة بتحنيط النحو وإبعاده عن الحياة، وذلك بإشعالهم الفتنة بين زيد وعمرو، وتعليمُ النحو يقتضي أمثلة حية موجهة في الغالب، مثل: "النخلة كالمؤمن". وهذه الملاحظة صحيحة حين قالت "تعليم" أو "تدريس"، ومخطئة حين خطأتِ النحاة المنظرين للعوامل النحوية. فاقتصارهم على زيد وعمرو كان بهدف دفع مثل الخطأ الذي وقع فيه الأستاذ حين أقحم الاعتبارات المقامية الخارج نحوية. [ص 35]

"زيد" و"عمرو" في النحو مثل "مستفعل" فاعل في "العروض"، و أ و ب في المنطق. رموز لمواقع، لا يهم النحوي من وقع فيها. يمكن تعويض زيد وعمرو بكل أسماء بني البشر، دون سؤال عما إذا كان المسمى أميا أو متعلما، أعمى أم بصيرا، ...الخ.

وحين ننتقل إلى مستوى آخر يُفعِّل الجرجاني نفسَ الآلية النظمية فينبهنا إلى أننا حين نشبه الشجاع بالأسد، لا نشبهه بمعنى لفظ "أسد" ومنه "الزفارة" أي الرائحة الكريهة، ولكننا نقصد إلى الجزء القابل للذوبان في تركيبنا المستجيب لقصدنا.

تنبيه: الجرجاني مثل البستاني الذي يجر الشجيرة الغضة المائلة إلى الجهة المقابلة لميلها لكي تستقر عند تحريرها، بعد شهور، في الوسط، وهي العملية الحجاجية التي يقوم بها الساخر والمفاوض. وجر تداولية الجرجاني نحو تداولية الجاحظ ظلم لهما، وللبحث العلمي.

4. 1. 2. "معنـى المعنـــى" وَ وحدة المعنى!

قول الباحث بأن القول بِ"معنى المعنى" توحيد للمعنى ولو أوهم بثنائيته، لأن المجاز حسب كلامه يلغي المعنى الأول لصالح القصد.

هذا كلامٌ أقلُّ ما أقول عنه أنه غيرُ مُنصف! وحجج الجرجاني على بطلان هذا الكلام كثيرة اقتصر منها على أربع من ذاكرتي المتعبة:

1. أول حجج الجرجاني على بطلان هذا الكلام حديثُه عن الاستعارة، التي تعني عنده بقاء يد المعير على المعار، أي استمرار السياق الذي أخذتْ منهُ الكلمة المعارة مُطالبا بها. هذا كلام عظيم! فبهذه العلاقة، بهذا الحبل السري، تظل الاستعارة حية، ومَتى قُطعَ هذا الرابطُ ماتتِ الاستعارةُ وصارت استعماليةً، أو احتاجت إلى إعادة ربط عن طريق الشرح. وهذا ما سماه الشعريون المحدثون لعبة الذهاب والإياب بين المستعار والمستعار منه: بين الأسد في الغابة، والقمر في المتخيل، وبين الشجاع والوجه الجميل.

2. والحجة الثانية حديثة عن الوسائط. فمن الألفاظ المفاتيح عند الجرجاني في هذا المجال "الواسطة"، و"تعدد الوسائط". فَ"كثير الرماد" تُحيلُ أولا على "إحراق الحطب"، فيدفع السياق هذا المعني، لتقود القرائن نحو تقديم الطعام، ويقود السياق الحضاري نحو الكرم. هكذا حلل الجرجاني هذه الصورة. فكيف يقال بأن المعنى المجازي ينفي الحقيقي فيوحد المعنى؟ إذا وقع هذا مات المجاز، وذهب معنى الاستعارة. [ص 36]

3

. والحجة الثالثة انتقال من مفهوم النقل إلى مفهوم الادعاء. من الألفاظ المفاتيح التي تدل على حسم نظري باهر مع هذا الفهم السكوني، مصطلح "الادعاء". فقد كان الجرجاني يقول بالنقل سيرا مع المتداول في البيئة البلاغية: نقل الأسدية من الأسد إلى المشبه به، ثم عَدَلَ عن هذا المفهوم إلى مفهوم "الادعاء"، وهذه نقلةٌ نوعيةٌ في الاتجاه البلاغي الدقيق، لم يَفهم وظيفيتها من ربطَها بعلم الكلام، ولم يقدرها حق قدرها من قال بنفي المجاز للحقيقة نفيا نهائيا.

4 . والحجة الرابعة مفهوم "**البناء على...**": البناء على الصور (البناء على التشبيه، والبناء على المجاز...الخ). وقد استثمرتُ هذا المفهوم العظيم، وهو مفهوم معرفي ضخم، فيما سميته "أسطرة الاستعارة"، في كتاب البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول. "البناء على..." يجعل المعنى عِمارة من طبقات.

هذه أمور بسطناها في كتاب البلاغة العربية، وهي أبلجُ من أن يحجبها عجاج، وأوضح من أن يشوشها لجاج. والجرجاني عبقري ينبغي فهمه قبل التفكير في محاورته، أما التخطيئ المبني على سوء الفهم فضار بالبحث العلمي. ومن لم يقنعه هذا الكلام فليس عليه مَلام، رُفع القلم.

4 . 2. "مقام التكسب" و"مقام التأدب"!

أوردَ الباحثُ قولاً لِـ ابن وهب جاء فيه: "ينبغي لمن كان قولُه للشعر تكسُّباً لا تأدُّبا أن يَحملَ إلى كل سوق ما يَنْفُقُ فيها، ويخاطبَ كلَّ مقصود بالشعر على مقدار فهمه. فإنه ربما قيل الشعر الجيد فيمَن لا يفهمه فلا يَحسن موقعُه منه، وربما قيلَ الشعرُ الداعرُ لهذه الطبقة فكثرت فائدة قائله لفهمهم إياه"[1].

التقط الباحث كلمة "سوق" وتمادى في بسط منطقها القائم على العرض والطلب، بقطع النظر عن قيمة البضاعة، متطرقا لمفهومها المكاني وأطرافه المتبايعة. وتمادى في عرض أمثلة الحالات التي عُرِضتْ فيها بضاعة في سوق لا يطلبُها فكان البوار نصيبها. والمثير هنا هو تجاهل الباحث للمقام الثاني، مقام التأدب، من جهة، وعدم إثارته مسألة منهاجية لا محيد عنها عند معالجة هذه الإشكالية، وهي طبيعة الشعر الكلاسيكي، عند العرب، وفي الثقافة الغربية التي لنا بها اتصال.

1. إهمال مقام التأدب. نسي الباحث هنا (تحت ضغط المقامية الخطابية التداولية: المقام بمعناه الشفوي الخاص: إنشاد قصيدة أمام ممدوح) أن ابن وهب ميز بين مقامين: "مقام التكسب" و"مقام التأدب". ولذلك كانت أمثلته التقاطا لبعض الحالات المتداولة في

---

[1]- البرهان في وجوه البيان. تحقيق حفني محمد شرف. مكتبة الشباب. القاهرة. ص 149. نقله في التبالغ ص 298.

تاريخ النقد الأدبي [ص37] عند العرب مما اصطدم فيه الشعراء بأذواق الممدوحين. وليته خاض في النوع الآخر من الشعر، الشعر الحق البعيد عن هذا الإكراه الذي يسلب الشاعر حريته وإبداعه.

وكلمة تأدب هنا واسعة، بلا ضفاف، لأنها إنما تُميَّز بضدها المعروف، المستهجن، وهو تسويق الشعر وتبضيعه. وبذلك يمتد مقام الشعر التأديبي من التفاعل الوجداني الفكري الأخلاقي مع القضايا الجماعية إلى رثاء الذات حيث أنتج أروع الشعر. كان على الباحث ألا يُحَكِّم الشعرَ "السوقي" (وقد صار صفة قدح) في الشعر المؤدب المهذب، شعر الوجدان الفردي والجماعي.

تدل ألفاظ ابن وهب قبلَ معانيه على أنه يقلل من شأن شعر التكسب ويحتقر مرتادي السوق عارضين ومشترين، يبدأ احتقاره باستعمال كلمة سوق نفسها، وينتهي بقوله: "وربما قيل الشعر الداعر لهذه الطبقة فكثرت فائدة قائله لفهمه إياه ". فقيمة الشعر التكسبي هنا ليست مقدرة من طرف النقاد الذين شُبِّهَ عملُهم بعمل الصيارفة، ولكنها مقدرة بفهم من لا تستفزه الدعارة، ومن لا يفهم الكلام المبني.

خطابية الشعر الكلاسيكي: حين تطرح المقامية والخطابية في الشعر يكون الباحث ملزما على التو بالتمييز بين الشعر الكلاسيكي عامة، والشعر الحديث (الرومانسي وما بعده) عامة، ثم يميز داخلهما في درجات الخطابية والمقامية والعدول والانزياح والوضوح المبني والغموض الدال. والشعران ممتدان في بعضهما: ففي القديم حداثة وفي الحديث قدامة، المهم هو الطابع العام. ولا شك أن المقامية الخطابية أكثرُ قوةً وحضوراً في الشعر القديم، ولكنه مليئ أيضا بالشعر الذاتي الذي يغلبُ عليه الوجدان، وتحتاج مقاميته إلى تلطفٍ وحُسْنِ تَأتٍّ، لا دخل لمنطق السوق فيهما. مسألة المقام الشعري والخطابي من ألطف القضايا البلاغية، فعليها مدار التدليل، ولا قيام لها بدون تصنيف، والتصنيف لا يتم في غياب بلاغة عامة تستوعب كل المنتوج الخطابي الاحتمالي المؤثر.

وهذه الإشكالية هي التي قادتني منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي إلى اقتحام مجاهل البلاغة العامة، والشرارة الأولى كانت قراءة بحث لكبدي فاركا عن المقام الخطابي والمقام الشعري، وقد ترجمت ما يهمني منه وقتذاك واسترشدتُ به في إعادة قراءة مقامية البلاغة العربية، والترجمة والقراءة منشوران في كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين. وبقية الحكاية معروفة.

حين يتحدث الباحثون المحدثون عن "سوق الكلام" لا يعنون المعنى القدحي الذي وصم به ابن وهب شعر التكسب، بل يعنون السوق الواسع، يعنون التداول وعرض الأفكار والمواقف، ومحاولة الإقناع بها كما يؤمن بها أصحابها لا كما يريد الآخرون، ولذلك حين

تظهر العينة التي [ص 38] تحدث عنها ابن وهب فإنها تنعت بالنفاق والارتزاق والتطبيل... و"كراء الحنك" فابن وهب لم يكن يشرع بل كان يدين واقعا قائما بأبشع النعوت: التكسب، السوقية، الدعارة...الخ.

حاشية: **مقامية النقد العربي!**

في السياق السابق قال الباحث: "وتعد صحيفة بشر بن المعتمر من أدق الوثائق النقدية المبكرة تشريعا لسنن الملاءمة المقالية المقامية. وأصداؤها في النقد القديم راسخة، وبخاصة في السبل التي عدها النقاد كفيلة بتحقيق جودة الشعر، وفي مقدمتها تحقق الفهم والانفعال النفسي والجمالي، وعدم حدوث ما يؤدي إلى النفور من الكلام والإعراض عنه " (ص 301).

هذا النص أثار انتباهي، وحفز انتظاري! انتظرت بشوق أن أجد أمثلة من كتب النقد التي رسَختْ فيها أصداءُ مقامية صحيفة بشر. (على أن استعمال لفظين متعارضين مثير للانتباه أيضا: فالأصداء مثل الظلال والأشباح والأطياف، لا توصف بالرسوخ، بل صفتها الملامسة الخفيفة، والعبور السريع، والامحاء).

لم يشر الباحث إلى الكتب التي رسخت فيه أصداء الصحيفة، بل أورد كلام الجاحظ في مراعاة القرآن لأحوال المتلقين. وذكر دور المقام في النظم عند الجرجاني! (ص 302). ثم عاد لتكرار بعض ما سبق، وانتهى الكلام في الموضوع. تركني في حيرة.

حين نتحدث عن "النقد القديم" لا يخطر على بالنا غير نقد الشعر، وعليه أحال الباحث. وجودة الشعر منشودة عند ثلاثة اتجاهات نقدية: 1) البديع والبديعيات، (2) الخصومات والموازنات والوساطات والاختيارات، 3) تنظير النقد (قدامة)، وفي 4) البحث عن أسرار البلاغة اعتمادا على الشعر معيارا، وأيضا في 5) تحويل المحاكاة إلى تخييل...الخ.

يحتاج رسوخ الصحيفة في نقد الشعر إلى بيان موقعها في هذه الاتجاهات، وباب النقاش مفتوح، وما عندنا في الموضوع موجود في كتاب البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. والعبرة بإفادة القارئ. لا أجد لها رسوخا ولا تأثيرا في نقد الشعر، والله أعلم.

5 . عمود الصناعة: البلاغة مثل الرياضيات

قال الباحث: "ومن البديهي القول أن "علوم الكلام" التي خاضت **كليا أو جزئيا** في مسائل الكلام هي الممثلة لعلم القدماء بالتبالغ الكلامي" (ص 100).

هذا الكلام في حاجة إلى تدقيق: فهل يستساغ مثلا أن نقول: علم الفيزياء يخوض كلا أو جزءا في الفيزياء؟ وعلم الرياضيات يخوض كلا أو جزءا في الرياضيات؟ [ص 39]

المتوقع هو أن يخوض العلم كليا في الموضوع المضاف إليه، وجزئيا حسب حاجاته ومساهماته في العلوم التي تفيده في جانب من تخصصه. فالفيزياء تعتمد على الرياضيات كثيرا، ولكنها تظل فيزياء، كما أن الفقه يحتاج البلاغة لتكميل العلم الذي يستعمله في إنتاج الأحكام فيسمى ذلك العلم المعتمد على البلاغة أصول الفقه، ولا يسمى بلاغة، فأصول الفقه تعني علم أصول استنباط الأحكام من مظانها. البلاغة مثل الرياضيات تشتغل في كل المجالات، ولكنها تظل بلاغة وتظل العلوم المشغِّلة لها منسوبة إلى موضوعاتها وليس إلى الأدوات التي تستعين بها. ولا يكفي أن نرى الجرار يتجول في الحقل لكي نعتبره منتوجا فلاحيا، سيظل منتوجا صناعيا في سلسلة ذوات المحركات.

الباحث ليس مخطئا في الاعتراف بأن ما يسميه علوم الكلام لا يعالج الكلام إلا جزئيا، لكنه غفل عن كون تلك المعالجة آلية ولا تدخل فيما سماه القدماء عمود الصناعة وسرها. وبالميل عن عمود الصناعة يسقط البناء القائم عليه.

6ـ المرجعيات المخفية، وتفتيت الجاحظ[1]

برغم غياب المراجع الغربية الحديثة، ومراجع الرواد المغاربة في مجال الدرس التراثي الفلسفي والسيميائي والبلاغي عن قائمة مراجع المؤلف فإن أسئلته لم تكن أسئلة القدماء بشهادته هو حيث نص على أن "التبالغ" لم يجد له صياغة في التراث برغم التباس حديثه في هذا الموضوع كما ترى في القولين التاليين.

قال في الصفحة 97، أي في خلاصات الفصل الأول:

"يُستنتج من جملة الأفكار الواردة في المباحث السابقة وجودُ نظامٍ شامل للتبالغ أخذ به القدماء، واعتدوا فيه بكل العلامات التي تصدرت عندهم الأشياء التي يُتَبَلَّغ بها، وضمن ذلك الكلام".

ثم عاد، بعد ذلك بثلاث صفحات (ص 100) فقال:

"إن التبالغ ينشأ حين يقوم مُبلِّغ ومخاطب بفعل إبلاغ[2] على جهة المشاركة، لكن المعرفة بهذا الفعل لم تختص في التراث العربي الإسلامي بعلم ".

القول الأول يتضمن وجود "نظام"، أي علم، للتبالغ، والثاني ينفي ذلك! والسياق العام يرجح القول الثاني، ولذلك نفترض أنه أساء التعبير باستعمال لفظي "نظام" و "اعتدوا"، والمقصود : "مادة" بدل نظام، و"تضم" بدل اعتدوا. فالراجح عند المؤلف عدم وجود علم

---

[1]. من المفترض أن تؤخر هذه الفقرة 6 وتقدم الفقرة 7 ولكننا آثرنا ترك الأمر على ما ظهر عليه خطأ في الورقية لتدبير.

[2] ـ أدرجت هنا سهوا ـ في النسخة الورقية ـ كلمة "علمي". وقد نبه إليها ذ. رشيد يحياوي مشكورا فأزلناها. وهي لا تؤثر في تحليلنا وحكمنا. نعدها مما يلقيه الشيطان ليؤجج الخلاف.

شامل، [ص 40] لأن منظومتي الجاحظ وابن وهب للبيان لا تتسعان لبعض ما أدخله هو في التبالغ من نحو وإلاهيات.

وبما أن تصور التبالغ غير موجود في التراث الذي أوكل له الباحث تسديد خطواته العلمية فمن الأكيد أنه استنبطه بالتفاعل مع معرفة غير تراثية، تعاملت مع التراث في الآفاق التي تسمح بمد الخيوط بين المباحث الإنسانية واللسانية واللاهوتية...الخ، في إطار معرفي بياني...الخ. وهذا ما نحاول بيانه باعتبارنا قراء؛ لا سحرة ولا منجمين ولا متنبئين. فنقول:

للباحث خلفية غير ظاهرة في مراجعه؛ فضَّل أن يتعاملَ معها كحصيلة معرفية مشاعة، وأحيانا **كأصـداء** (كما تفاعل الجاحظ مع المنطق الأرسطي وهو يبني نظريته في المعرفة). أي أنه لم يتعامل معها كبرامج وأطر جاهزة تطبق وتنتقد من الداخل، إن اقتضى الحال، ولا حتى كمشارع موازية محاورة يؤخذ منها ويترك بعد التصريح بها. ومن خلال تتبعي لعمل بعض الأعلام المغاربة أجد في هذا العمل مادة وأصداء ثلاثة منهم، في حين يعود الهيكل إلى الجاحظ:

ـ يبدو لي أن منطلق هذا العمل، وفكرته الأولى، جاءت من نموذج أستاذنا المرحوم محمد عابد الجابري الذي قَرَن البلاغة و"علم الكلام" وأصول **الفقه والنحو** في قَرَنِ "العقل البياني"، في كتابه نقد العقل العربي إلى جانب العقل البرهاني والعقل العرفاني. يقع بينهما: لا يسمو إلى مستوى يقين العقل البرهاني، ولا ينحط إلى مستوى غنوصية العقل العرفاني الصوفي. هذه التركيبة الجابرية مغرية كهيكل يجمع أعناق المتنافرات. يكفي جرها عن منطقة العقلانية الرشدية نحو معجم آخر ، معجم "التسديد". ولم يُلهمهُ هذا الفصل، من نقد العقل العربي، الهيكلَ النظريَّ فحسبُ، بل هو الذي ربطهُ أيضا بالجاحظ، والربط بالجاحظ يضمن "التسديد" التراثي الذي نشده الباحث في المقدمة.

ويمكن القول بأن إخراج "بيان" الجاحظ من السلمية القيمية، التي جعلته أقل قيمة من البرهانية، إلى سلم التواصل، الذي لا يمكن أن يكون إلا بلاغيا، كان سيكون من باب إرجاع الأمور إلى نصابها لولا الأعطاب التي رافقت العملية، وقد بينا بعض ذلك.

ـ لخياطة ذلك الكساء المتنافر، لا بد من خيط غليظ، وإبرة أغلظ. هذه أدوات صارت متوفرة في السوق المعرفية المغربية والعربية إلى حد ما. ربما وجد جزءا من الفكرة في كتاب التلقي والتأويل لأستاذنا محمد مفتاح، ولكن الأدوات العملية مستعارة من ذ طه عبد الرحمن. أخذ الباحث لغته كاملة، أخذ منه الألفاظ (مثل الدعوى والتسديد)، وأجدهما لفظين قاتلين للبحث العلمي, وأخذ منه التّشقيقات والاشتقاقات اللغوية (التعريبي والتدييني والتعقيلي، والتحسيني، والتقصيد، التمقيم والسييق ...)، وأخذ منه السلالم المخرومة الدرجات. سلالم [

ص 41] ذ طه عبد الرحمن ليست مثل السلالم التي تألفها فتصعد مغمض العينين، بل يلزمك أن تكون شديد الانتباه، فأحيانا يقارب الدرجات حتى لا تجد أين تضع إبهامك، وأحيانا يباعدها أوْسَعَ مما تتسعُ له خطى عملاق كنعاني، كما هو في خيالي. فتحتاج صاعداً للتسلق، ونازلا للتدلي حتى تكون قابَ قوسيْن أو أدنى من "مْدَاغْ"، وهي السدرة التي انتهى إليها المنطق، كما هو معلوم[1]. عدد الدرجات هو نفسه، ولكنها غير منسقة على مسافات متفاهمة، لأنها مُعوِّلة على التسديد الإلاهي وليس على النظر البصري، ومن سدده الله مَشى مُغمض العينين، لانشك في ذلك، المشكل هو أن طريق الأستاذ يَسلكه المسددون وغير المسددين، فيتحول التسديد إلى تبديد للجهد والطاقة.

. هناك مصدر ثالث أعتقد أنه حاضر بقوة في الكتاب، مباشرة وعبر وسائط، وهو أعمال أستاذنا محمد مفتاح، حاضر كمادة اصطلاحية في المقاصد والمقاصدية، والسياق والمقامات...الخ، وغيرها من الإشكاليات النصية والمعرفية، وحاضر كنزوع نحو الجمع بين أعناق المتنافرات في إطار العلم المعرفي والنقد الثقافي، والعبور من الظواهر الملموسة إلى "الماورائيات" بالمعنى المنهاجي والفلسفي، كما هو صريح في كتاب مفاهيم موسعة حيث تجد الحديث عن الأذن والعين والدماغ، ولا تجد أرسطو ومحاكاته ومقاماته، ولا الجرجاني وعدوله ونظمه، ولا ياكوبصون ومهيمناته وتوازيه. تجد العبور نحو "الماقبل" و"الما وراء"، ولا تجد الشعر ومتلقيه. هذه الرياضة التي يقدمها الدكتور محمد مفتاح "خضرة فوق طعام" انتهى من طبخه، يقدمها البعض وجبة رئيسية. ولا شك أن الباحث شربَ مقدمة كتاب التلقي والتأويل، من حيث الحديث عن الفرضيات (التي تحولت إلى دعاوى)، والضرورات البشرية من حياة وموت...الخ (ص7).

لا تخرج هذه المغامرة العلمية عن أصداء هذه الأعمال وما تفرع عنها، وتناسل منها. على كل حال هذه قراءة ناتجة عن مصاحبة الأعمال المحال عليها، وتمييز رؤاها ومعاجمها. مجرد قراءة، من نازعنا فيها ملزم بتقديم بديل لها.

وقد وجد الباحث في مادة البيان والتبيين للجاحظ (مقطوعةً عن مساره التطوري) إطارا ومنطلقا لتحقيق مشروعية تراثية. مع تنبيهه إلى أن الجاحظ لا يلبي كل متطلبات تصوره للتبالغ، فهو لا يتسع فعلا للنحو واللاهوت والشعر. وقد استخرجنا نسق البيان والتبيين في كتاب البلاغة العربية، وأقمن الحجة على أن قراءته خارج سيرورته مضيعة للمشروع والمنجز، وهما مهمان. البيان والتبيين ليس مادة جامدة، أو نسقا منسجما، كما هو الحال مع تلفيق ابن وهب الذي اعتبره الباحث مكتملا. فالجاحظ انتقل من التصور الدلالي العام

1- و كان ذ طه عبد الرحمن قد ساوى بين الصَّدَفَيْن، ثم قال: انفخوا! فنفخوا، فتطاير الرماد شاغلا أبصارهم، فلم يجدوا له قِطْراً.

(المتعلق بتحصيل [ص 42] الدلالة بأي وسيلة كانت لتحقيق الإفهام، وهو المشروع الذي قرئ دائما في أفق علامي سميائي) إلى التصور المقامي الخاص بالتخاطب الشفوي في المقامات الخطابية. وأثناء انتقاله قايض البيان بالبلاغة، ثم قايض البلاغة بالخطابة مبرزا قيمة المقام لأول مرة في تاريخ البلاغة العربية، وربما لآخر مرة! إذ لم تطور بعده بلاغة الخطاب الإقناعي.

لقد فكك الباحث عمل الجاحظ في البيان والتبيين إلى قطعتين منفصلتين: الدلالة العامة على المعاني، من جهة، ومقامات المخاطبة والتخاطب، التي آلت إليها سلطة الحكم على البيان، من جهة ثانية:

ـ الدلالة العامة على المعاني: استعمل هذه المادة في بناء الفصل الأول خطاطة لنظرية عامة للتبالغ اللفظي وغير اللفظي مطعّما لها باستدراك ابن وهب على الجاحظ. ومنطلقه قول الجاحظ: "وجميع أنواع الدلالة على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء...الخ". ثم حمل عليها مواد من غير طبيعتها تتعلق بالمقاصد الحضارية: التعريب والتدبين والتعقيل والتحسين، وهي مواد تطالب علنا باللجوء المعرفي عند ذ. طه عبد الرحمن.

ـ مقامات المخاطبة والتخاطب: استعمل هذه المادة نواة لبناء الفصل الرابع المخصص للمقام والحال والمقاصد. وجلب عليها من كل صوب وحدب. وهنا حضرت أصداء ذ محمد مفتاح باعتباره من أوائل المغاربة، بل العرب، الذين تحدثوا عن المقصدية وأشاعوا الحديث عنها في الأوساط البلاغية في المغرب خاصة.

بين الفصل الأول الذي بني على طموح الجاحظ وابن وهب لبناء نظرية معرفية، تقوم على إنتاج المعرفة وتوصيلها، والفصل الرابع الذي بني على ما انتهى إليه مشروع الجاحظ، وهو التنظير للخطابة باعتبارها فنا مقاميا أولا، أقحم الباحث بعض مواد خلطة ذ الجابري في العقل البياني: الكلام في كلام الله! وأقحم النحو باعتباره كلاما على كلام.

التأرجح بين القطبين

ظل مفهوم التبالغ عند الباحث يتأرجح بين الأفق السيميائي العام الذي فتحه في الفصل الأول، والأفق اللغوي الخطابي التفاعلي الضيق الذي استسلم لإغرائه في الفصل الرابع الذي طال حتى صار حجمه بحجم الفصلين 2 و3 مجتمعين (الفصل الرابع 144 صفحة الفصلان المذكوران (78 + 70) = 148).

يقول المؤلف، في نهاية الفصل الأول كخلاصة: "إن التبالغ ينشأ حين يقوم مبلغ ومخاطبٌ بفعل إبلاغ[1] على جهة المشاركة" (ص 100).[ص 43]

[1] ـ الملاحظة السابقة في حاشية رقم 1. ص27.

فهذا المفهوم (للتبالغ) يصدق على الحوار والمناظرة والجدل والمناقشة والمفاوضات والمرافعات، والمشاورات. وهو لا يتسع للخطابات الحوارية الضمنية وغير المباشرة، ولا للخطاب الوجداني الشعري. ولذلك سيتأزم في بداية الفصل الرابع المخصص لمقامات التخاطب. خاصة وقد جاء هذا الفصل الرابع بعد فصلين (2، 3) انعدم فيهما شرط التفاعل الحواري الثنائي المباشر الذي يشترطه الباحث حينا ويتحلل منه حينا.

ففي هذا الفصل استأنف الحديث عن مفهوم التبالغ وكأنه لم يتطرق إليه سابقا، فأدخل التبالغ غير المباشر ، وطاف حول بعض المعاني المتعلقة بالمخاطب والهدف دون أن يصرح بها، وتحدث عن مخاطبة النفس، ثم الآخر من خلال مخاطبتها، وفتح الباب للتبليغ والتكليم. فتعقدت المسألة مع الفصلين 2، و3 غير المقاميين، أي غير التكالميين، لأن التكالم، كما قال المؤلف، يقتضي مقاما.

في هذا الفصل يبني الباحث ويهدم، ويتأخر بعد أن يُقدِم، والسبب في ذلك هو عدم ضبط المقامات على أجناس الخطابات وعوالم التخاطب، فكلما قرر أصلا وجد مثالا يخرمه ففتح له بابا، ويسر لدخوله أسبابا. والدليل على ذلك أن الصفحات التسع المقدمة للفصل الرابع (ص 271 ـ 279) يمكن أن تلخص في صفحة واحدة.

بعد صفحتين من الفتح والإغلاق قال: "ولا يتحول التكلم إلى تكالم إلا بحصول رد فعل كلامي". (ص 272). وبعد ذلك، في الصفحة الموالية: "إننا وإن ميزنا بين التكلم والتكليم بعموم الأول وخصوص الثاني، فإنه قد يجوز أن نعتبر كل تكلم وتكليم تكالما وإن لم يكن لذلك رد فعل، إذ قد ننظر إلى هذه المسألة من جهة الأصل، والأصل وجود متكلم وكليم يفترض فيه المشاركة في الكلام وإن لم يشارك فيه" (ص 273).

ويبلغ الخلط مداه حين يصير "التبالغ" عنصرا من عناصر "التبالغ"، كما في هذه الخلاصة:

"ولتحقق العلاقة التكاملية المفضية إلى **التبالغ** لا بد من تحقق عناصر..."[1]. [ص 44]

---

[1]ـ ومن مظاهر التخبط في تحديد مفهوم المقام قول الباحث: "ما يجمع المتكالمين من علاقات ودواع ومكان وزمان هو المعبر عنه بالمقام" (ص 277). هذا الكلام قريب من المقصود بالمقام في الخطابة، ويعني أن المقام مكون أساسي من مكونات التبالغ والمكونات الأخرى هي الأدوات اللغوية والمنطقية والواقعية الحجية التي نختارها لذلك المقام. والخلاصة أن المقام وسع أو قلص جزء من عملية التبالغ، ولذلك يصعب فهم قول الباحث في نفس الحيز: "إذا نظرنا للمقام في أوسع مفاهيمه نجد التبالغ جزءا منه (ص 275)". وحول هذين القولين خبط لا يستوعبه منطق، وحشو يحار اللب في الغرض منه. منه قوله: ""إن التكلم فعل لأنه حدث. ولا يحدث تكلم دون أن يحدث عنه كلام". (ص 274).

حصرها الباحث في خمس، هي باختصار: أ) المعنى المبلَّغ، ب) المبلِّغ، ج) المبلغ له، د) العلامة،

"هـ ـ ***تبالغ*** يشمل المعنى والإبانة والعلامة والمبلغ والمبلغ له (علاقة مقامية بين المتكلم والمخاطب)".

فكأننا نقول: التبالغ = [المعنى] + [المبلِّغ] + [المبلَّغ له]+ [العلامة] + [التبالغ]!

أي : د = أ + ب + ج + د = علاقة مقامية!

ما هو مصدر هذه المفارقة؟

إن هذا الخلط ناتج عن الانتقال بين الأصل الافتراضي وبين الواقع المتحقق في التخاطب/ وهو انتقال يعقد المسألة. بل هو الذي جعل الكتاب كله، في نظرنا، مهتزا يغلب عليه الإقدام والإحجام. فالباحث لا يكاد يقرر فكرة حتى يشرع في التراجع عنها.

فالأصلي والافتراضي والجوهري والوجودي والقار المتكرر يتصادم في بنية الكتاب مع الظاهري والواقعي والمعاش والإنجازي والاختياري. والتواصل، باعتباره تفاعلا بشريا حيا، ينتمي إلى المجال الثاني. ولذلك لا يمكن أن يكون إلا احتماليا، أي بلاغيا ينشد إحداث أثر في الآخر.

ويمكن تقريب الفرق بين الأمرين (مع تحفظي الشديد على دخول هذه المنطقة المكهربة) بالفرق بين البحث عن التواصل (التبالغ) في كلام الله الأزلي الملتبس بذاتٍ ليستْ ككُل الذوات (وهو الذي حشر الباحث نفسه فيه)، وبين البحث عنه في القرآن الكريم باعتباره صيغةً موجهة للفهم والتفاعل البشري، (بلسان عربي مبين). فعندما بلَّغ الرسول (ص) الصيغة الثالثة لحكم الخمر، المنتهية بهذا السؤال: "فهل أنتم منتهون؟"، قال عمر بن الخطاب: "انتهينا، يا ربنا". وجاء قراء آخرون فقالوا: التحريم غير صريح، ورد عليهم آخرون بقراءة الرجس في سياقات أخرى تفيد ما هو أقوى من التحريم...الخ. ولم تكن صيغة السؤال في الواقع تطلب جوابا لفظيا، بل تفاعلا، فهي تنطوي على لوم "للشاربين" مستحضرة المسلسل السابق، فكأن السؤال هو: ألا يكفيكم كل ما سمعتم ورأيتم للابتعاد عنها؟!

كما يمكن أيضا توضيحها بالفرق بين الحديث عن تعريف الكلام والبحث في جوهره وحقيقته والرؤية الوجودية الكامنة وراء أنساقه المجردة، وبين الممارسة الكلامية التي يحفزها التواصل بشتى صوره وأشكاله ومستوياته، وأغراضه النفعية الظاهرة الجلية والضمنية الخفية: من أكثر الصور الحوارية حجية وقوة إلى أغمض الصور الشعرية وأكثرها انغماسا في الذاتية.

عدم التفريق بين المستوى الوجودي والجوهري والمجرد وبين المستوي الظاهري والعملي والنفعي، ومحاولة إدماجهما في مبحث التواصل هو الذي أدى إلى اعتبار المقام أساس التبالغ (وهو يصدق على الخطاب وليس على الجواهر والحقائق) حينا، وجزءا من العملية حينا.[ص 45]

خاتمة عامة:

التراث العربي الإسلامي حلقة من التراث العالمي، حلقة مهمة جدا، أخذ الكثير وأعطى الكثير، ولا يمكن أن يُفهم ويقوم إلا في هذا المسار العالمي. ومن جملة من أعطوا في قمة التنظير الخطابي الشعري والتداولي، الجدي والساخر: الجاحظ، وعبد القاهر الجرجاني، وابن رشد وابن خلدون، وإخوان الصفاء وابن عربي وغيرهم كثير...الخ

لا يمكن تقويم هذا التراث دون وعيه في سياقه الإنساني: ماذا أخذ، وكيف عالج، وماذا أضاف، ثم ما موقعه من الخريطة الحديثة للمعرفة الإنسانية. فالماضي مُرهونٌ بالحاضر، والحاضر كاشف لمخاض الماضي. ولا يمكن فهم أحدهما في انفصال عن الآخر.

ولذلك لم أفهم كيف قطع الباحث التراث العربي عن اليوناني والهندي والفارسي...الخ، وعن الحديث: عن السميائيات والتداوليات والشعريات واللاهوتيات.. وهو يخوض في كل ذلك (؟)

التبالغ، إن كان...، لا يمكن أن يكون إلا بلاغيا، والدليل على ذلك هو أن الباحث ما كاد يفتح الباب للبلاغة، ويفك بعض قيودها (في الفصل الأخير من كتابه)، حتى "غوته" بمبحث واحد من مباحثها (المقام) استغرق لوحده 144 صفحة من الكتاب. وأهم من الكم هو أنه أعاد فيه تعريف التبالغ تعريفا يُقصي الفصولَ الأخرى بلفظ الباحث نفسه. أبدى فيه الباحث وأعاد، واجتهد وقلد، وكرر وردد، وبقي على الباب: لم يضع السلم، ولم يتسلق الدرجات. مبحث المقام يحتاج إلى سلم، إلى ترتيب النصوص التواصلية/التبالغية من الوثيقة إلى الهذيان، يحتاج إلى ترتيب المقامات الخطابية، على حدة، والمقامات الشعرية على حدة.

السلم التواصلي مثل سلم الصباغين المزدوج، "أبو سكة"، الذي تجري "فردة" منه فوق أخرى، يقل تراكبهما حين يرتفع البنيان ويزداد حين تقل طبقاته. هذا مبلغ علمي والله أعلم، الغيرة على البلاغة العربية القديمة كبيرة، وزادي قليل./.

المراجع

1- ابن وهب (الكاتب): البرهان في وجوه البيان. تحقيق حفني محمد شرف. مكتبة الشباب. القاهرة.

2- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر. ط2. دار المدني. جدة.

3- العمري(محمد):

أ- في الخطاب الإقناعي، دار أفريقيا الشرق البيضاء، ط2، 2000.

ب- تحليل الخطاب الشعري، البنية الصوتية، الدار العالمية، فاس، ط1، 1990.

ت- الموازنات الصوتية، الموازنة الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، دار أفريقيا الشرق، البيضاء، ط2، 2001

ث- البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، البيضاء، ط1، 1999.

ج- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، أفريقيا الشرق، البيضاء، ط1، 2005.

ح- أسئلة البلاغة، في النظرية والتاريخ والقراءة. إفريقيا الشرق. الدار البيضاء. 2013. أفريقيا الشرق، البيضاء، ط1، 2013.

4- يحياوي (رشيد): التبالغ والتبالغية. نحو نظرية تواصلية في التراث. . دار كنوز المعرفة، عمان. الأردن، 2013،

5- STEVEN PINKER. THE LANGUAGE INSTINCT. The New Science of Language and Mind